

علي جعفري | Ali Jafry \*

## الميكرو-ماكرو: في إلزامية تبيان آليات الانتقال

### Macro–Micro: on the Necessity of Explaining Mechanisms of Transition between the Micro and the Macro

ملخص: تحاول هذه الدراسة إثبات أن التفسير في العلوم الاجتماعية للظاهرة أو الفعل أو التفاعل، باستعمال فرضيات ومعطيات تنتمي إلى مستوى مختلف عن مستوى الإشكالية المعنية، رهينٌ بمدى صياغة جسور العبور بين هذه المستويات، وإلا ضُعبُ التفسير أو غلبت عليه الانطباعية. وتتطرق الدراسة بدايةً إلى التعاريف ومقاييسها بغية الفصل بين مكونات الاجتماعية، ثم تطرح سؤال إلزامية الانتقال. وللإجابة عن هذا السؤال تم الاعتماد على فرضيتين هما: فرضية الانبثاق، وفرضية «صراع الآلهة». أخيراً، تعرض الدراسة بعض نماذج العبور، وتخلص إلى استحالة نموذج عام صالح لكل زمان ومكان، وإلى أنه يجب على كل موضوع بحثي بناء ميكانيزمات انتقاله.

كلمات مفتاحية: الميكرو، الماكرو، آليات الانتقال، الانبثاق، التبعية البينية.

**Abstract:** This article demonstrates that in the social sciences, interpretation of phenomena or acts or interactions using hypotheses and data pertaining to a level that differs from the level of the subject being studied depends on the extent to which the bridge between these levels is crafted. Otherwise the interpretation is dominated by Impressionism. The first part of the study is concerned with definitions and measures in order to separate social components of the social. Then it clarifies the mandatory nature of transition. To answer the question the study adopted the two theses of «emergence» and «the conflict of the gods.» Finally, some models of transition were presented which concluded that it was impossible for a general model to be valid in every context. Every research topic must build the mechanisms of its transition.

**Keywords:** Micro, Macro, Transition Mechanisms, Emergence, Inter–Dependence.

\* أستاذ في علم الاجتماع بجامعة القاضي عياض في المغرب.

## مقدمة

يعتبر موضوع الانتقال بين مستويات الواقع حديث الطرح في العلوم الاجتماعية، إذ لم يفتح باب الاهتمام بالمسألة إلا في بداية الثمانينيات من القرن الماضي بمقال لراندل كولينز<sup>(1)</sup>، فاز على إثره بالجائزة الافتتاحية للجمعية الأميركية للوسولوجيا. لم يكن علم الاقتصاد أكثر حظًا، فإثارته الإشكالية كانت أسبق بعقد من الزمن فقط، لكن المعالجة المنهجية لم ترَ النور إلا في نهاية السبعينيات مع توماس شيلينغ<sup>(2)</sup>.

لم يكن لي طرح الموضوع لو بقي الاجتماعي على وحدته الأنطولوجية. لكن تم تفكيك هذا الأخير إلى مستويات، أسوةً بالفيزياء (الجسيمات، النواة، الذرة، الجزيئة، الماكرو جزيئة)، فمَيَّز أهل الاختصاص بين مستويات ثلاثة: الميكرو (العزئي)، والميزو (الوسطي)، والماكرو (الكلية).

لا يخفى على أحد أن الفلسفة هي السبابة إلى تصور الواقع على أنه ليس متجانسًا، وفصلت بين الكلبي والعزئي، وفيما بعد اقتفت العلوم الإنسانية الأخرى أثرها، بما في ذلك النظرية الوسولوجية الكلاسيكية.

منذ ذلك الحين ومسألة الانتقال بين مستويات الاجتماعي تقض مضجع الوسولوجيين والاقتصاديين. فعدم الاكتراث لها لا يعني إلا أمرًا واحدًا: الاختزالية؛ أي اختزال العزئي في الكلبي أو العكس، بينما لا تعني كذلك محاولة فهم الواحد بالآخر إلا أمرًا واحدًا: وجوب ابتكار آليات الانتقال بين الفردي والاجتماعي. لا يمكن فهم وتفسير الواحد بالآخر من دون الربط والعبور، بحسب مبدأ إستيمولوجي قارًا؛ إذ لا يمكن، مثلًا، تفسير سلوك فردي (ميكرو) بجعله من وحي معيار اجتماعي (ماكرو) من دون آلية انتقال لأن المستويين غير متجانسين.

سنحاول في هذه المساهمة معالجة ثلاث مسائل:

- مقاييس الفصل بين مستويات الواقع.
- الفرضيات المفسرة لوجوب تبيان آليات الانتقال.
- عرض لنماذج الانتقال تبين أن لكل إشكالية حلولَ عبورٍ خاصة بها.

## أولًا: فصل الميكرو والماكرو بمقاييس الحجم

إن ما يلاحظ عند قراءة الأدبيات المتخصصة هو وجود تعاريف مختلفة نسبيًا، بالرغم من كونها تشترك في النواة الصلبة للتعريف وهي الحجم؛ فتقول إن الحجم الصغير للوحدات يميز الميكرو، والحجم الكبير لها يميز الماكرو.

(1) Randall Collins, «On the Microfoundations of Macrosociology» *American Journal of Sociology*, vol. 86, no. 5 (March 1981), pp. 984–1014.

(2) Thomas Schelling, *Micromotives and Macrobehavior* (New York: W.W. Norton & Company, 1978).

لنعرض الآن بعضاً من التعاريف بغية الوقوف عند هذه النواة الصلبة، ولنكتشف العناصر المُضافة التي يستعملها كل باحث لملاءمة تعريفه مع أفق برهنته.

### 1. تعريف بيتر بلو

ما لا يخطئه مهتم هو أن الماكروسوسولوجيا والميكروسوسولوجيا أوصلتنا إلى آفاق نظرية تكاد تكون متناقضة، فيأتي بذلك تفسيرها للظواهر بصيغ مختلفة. «وحدات التحليل متباينة. إنها الأفراد في الحالة الأولى والجماعات في الحالة الثانية. الشيء نفسه يسري على المفاهيم والمتغيرات؛ إنها سميات الأفراد في الميكروسوسولوجيا، وهي الخصائص الناشئة للبنى في الماكروسوسولوجيا»<sup>(3)</sup>.

وكأن بيتر بلو يستشعر أن معيار الحجم ليس بالمعيار الفيصل، فيضيف مجموعة من المواضيع التي تدخل تارة في نطاق الميكروسوسولوجيا، وتارة في حيز الماكروسوسولوجيا. أما هدفه فهو توضيح ما لا يمكن لمقياس الحجم أن يزيح عنه اللبس؛ إذ يقول: «تحلل الميكروسوسولوجيا السيرورات الاجتماعية الكامنة التي بها ومن خلالها تنشأ العلاقات بين الأشخاص. يَنصب التركيز هنا على التفاعل الاجتماعي والتواصل. والمفاهيم المهمة هي المبادلة والرموز الأكثر معنى والالتزامات والتبادل والتبعية»<sup>(4)</sup>.

ثم يحدد مجال الماكروسوسولوجيا بالمقارنة حرفاً بحرف، فيكون هو تحليل هذه الأخيرة لبنية الوضعيات في جماعة ما ومدى تأثيرها في العلاقات الاجتماعية. ويصبح الموضوع استجلاء القيود السياقية على العلاقات بين الأفراد، أما المفاهيم المعتمدة فتصير التمايز والمؤسسات واللاتكافؤ وعدم التجانس.

يبدو أن بيتر بلو غير مقتنع بالحجم كقاعدة لرسم الحدود الفاصلة بين السوسولوجيتين. فالأفراد من جهة، والجماعات من جهات أخرى، قاصران كميزتين في نظره ليعرفا بجلاء الميكرو والماكرو، وإلا لم أضاف التحديد المجالي والموضوعي والمفاهيمي؟ وحتى على هذا المستوى، هناك ملاحظتان:

الأولى، تتعلق بالسيرورات الاجتماعية كمجال بحسب نظرة بلو للميكرو. أهي بالفعل كذلك؟ ما دامت صفة الاجتماعية لصيقة بالسيرورات، فالأجدر ألا تكون كذلك إن لم نقل استثناءً مجالاً للماكرو؛ إذ إنها ليست سيرورات فردية. وهذه الأخيرة لا تسقط في دائرة الماكروسوسولوجي إلا إذا تبلورت بحسب التعبير الدوركايمي لكي تترك عالم الأفراد وترتقي إلى الاجتماعي فتركهم نزولاً.

أما الثانية، فترتبط بمفهوم التبعية الذي أورده بلو في أمثلة المفاهيم الدالة والأدائية للميكرو، فهو لا يصلح فقط لوصف و/ أو لتفسير علاقة بين - فردية تبادلية، مبادلتية منتجة إلزاماً للسلطة، بل يستعمل كذلك لوصف و/ أو لتفسير واقع اجتماعي. أليست السلطة ظاهرة ومفهوماً ونظرية ذات صفة مزدوجة

(3) Peter Blau, «Constrasting Theoretical Perspectives,» in: Jeffrey C. Alexander et al. (eds.), *The Micro-Macro Link* (California: University of California Press, 1987), p. 71.

(4) Ibid., pp. 71-72.

فردية وبنوية؟ ألا تهتم سوسولوجيا التنظيمات والمقاولات بالسلطة فردياً؟ أليس عندنا فرع يسمى «ميكروسوسولوجيا السلطة»، وآخر يعرف بـ «ماكروسوسولوجيا السلطة»؟ بلى، وإن كان مفهوم التبعية أحد مؤشرات السلطة؛ بنوية كانت أو فردانية. فالأولى أن يحمل بدوره ازدواجية المفهوم الذي يؤثر إليه؛ ومن ثم فإن التبعية مفهوم للماكرو والميكرو. وحيث هو كذلك، فلن يتأتى له أن يكون معياراً للفصل.

## 2. تعريف راندال كولينز

يُعدّ راندال كولينز من السوسولوجيين الأوائل الذين انتبهوا إلى موضوع الانتقال بين مستويات الواقع وطرحوه للنقاش. وفي مقاله المؤسس<sup>(5)</sup>، يستعين ببعدي الزمان والمكان من أجل تبيان الأساس الإمبريقي لتمييز الميكرو والماكرو عبر جدول يرتب النماذج المثالية. وأحد محوري هذا الأخير يتضمن البعد الزمني الذي يشمل تصاعدياً بعض الثواني إلى بعض من الدقائق والساعات والأيام والأسابيع والأشهر حتى بلوغ السنوات ثم القرون. أما المحور الثاني فهو يشمل البعد المكاني، وهو عبارة عن عدد الأفراد المستقرين بالفضاء المجسد موضوع الدراسة، بدءاً من شخص واحد والفضاء الخاص به، مروراً بالمجموعات الصغرى، فالكبرى (حشود وتنظيمات)، فالمجاميع حتى الوصول إلى مجموع الأفراد الموجودين على رقعة كل التراب (الجماعات والمجتمعات).

في تقاطع هذين البعدين تترتب أفعال أو وقائع متناسبة مع زمانها ومكانها. مثلاً، الفرد في فضاء خاص به وحده لا تتأتى له إلا سيرورات ذهنية وعاطفية، ومن ثم فهي ميكرو؛ لأن مصدرها الفرد ذاته. ربما يقول قائل إنها، هي الأخرى، حاملة بصمات بنوية<sup>(6)</sup>. نعم، شرط البرهنة على ذلك، وهو أمر لا يتم إلا بإيجاد طريقة الوصل. ثم إن كولينز يصدد الحديث عن فرد وليس مجموعة أفراد التي يكون فيها البنوي أكثر نفاذاً لوجود المراقبة الاجتماعية. وبالنسبة إلى مكان المجموعات الصغرى وفي زمان الثواني، لا يمكن لهذه الأخيرة إلا إتيان فعل الاتصال بالعين والدخول في محادثات صغرى، وهذا المستوى ميكرو كذلك بحسب الأنواع المثالية لكولينز. لن أسترسل في عرض فئات كولينز، بل أشير فقط إلى فعل الجماعات من خلال التفتيء Classification في الصفحة الرابعة، يتموضع في السلم الزمني الذي يصادف الأسابيع والشهور ويناسبه مثال الحركات الاجتماعية. أما المجتمع، فيتوافق أفق فعله مع السنوات والقرون، وتوضحه أنماط السياسة، والاقتصاد، والديموغرافيا، والتراتبية، على مستوى السنين، والتغيرات البعيدة المدى على مستوى القرون.

إن المتعطرش لإيجاد مقياس لحد فاصل بين الجزئي والكلبي عند كولينز سيصاب بخيبة أمل، بل الأدهى والأمر أنه هو نفسه يقول إن كل المستويات الأصغر زماناً ومكاناً هي أكثر ميكرو من التي فوقها، وكل

(5) Collins, pp. 984-1014.

(6) Stephan Fuchs, «On the Microfoundations of Macrosociology: A Critique of Macrosociological Reductionism,» *Sociological Perspectives*, vol. 32, no. 2 (June 1989), pp. 169-182; Nicos Mouzelis, «The Interaction Order and the Micro-macro Distinction,» *Sociological Theory*, vol. 10, no. 1 (Spring 1992), pp. 122-126.

المستويات الأكبر زماناً ومكاناً هي أكثر من حيث الماكرو من التي دونها<sup>(7)</sup>. ولرفع بعض من اللبس، يسوق السوسولوجي بعض الأمثلة ويحتكم إلى بعدي الزمان والمكان لتصنيفها. التفاعلية الرمزية مجال أليف لتحليل الميكرو، وهو عادة يتموضع في المستوى الزماني «دقائق إلى ساعات»، والفينومينولوجيا تستقر في الآني، مما يعني أنه كلما كان زمان الفعل صغيراً، تناسب معه المكان صغيراً، فسقط بذلك في الجزئي. يستشف من مقاله وكتاباتة الأخرى أنه يتبنى استراتيجية ترجمة المفاهيم الماكروسوسولوجية انطلاقاً من تركيب الميكرو-ظواهر (الميكرو-ترجمة)؛ إذ لا وجود لـ «الدولة» و«الاقتصاد» و«الثقافة» و«الطبقات الاجتماعية»، «ما يوجد فعلاً هو فقط مجموعات أشخاص يتصرفون من خلال وضعيات صغرى»<sup>(8)</sup>. من هنا نستخلص أن الميكرو عند كولينز يحيل على ثنائية الأفراد والوضعيات التفاعلية التي يوجدون بها.

من خلال كل ما تقدم، نستخلص أن الميكرو يحيل على الأفراد، والتفاعل، والوضعيات الصغرى، والسيرورات الصغرى. أما الماكرو فينسحب على الجماعات، والمجموعات، والسيرورات الاجتماعية الكبرى، وبنية الوضعيات داخل مجموعة ما، والسياقات الإكراهية، والخصائص الناشئة للبنىات، وكل ما ليس ميكرو.

وبالرغم من هذه التمييزات التي تعتمد في جوهرها على مقياس الحجم، والإكراه أو النشوء، فإن التفريق ليس دائماً وفي كل مرة سهل المنال. الحجم كما أسلفت ليس بالمعيار الآمن: هل العائلة مجموعة ميكرو أو ماكرو؟ إنها ماكرو إن كانت الدراسة تروم توزيع السلطة بين أفرادها. إنها ميكرو إن كان البحث يستوضح ظاهرة الطلاق في المجتمع.

ولنفس على ذلك. الإكراه ليس هو الآخر بالمعيار الواضح. نعم تُمارس السياقات إكراهاً، لكن حتى التفاعل لا يخلو منه. أنقول إنه ماكرو؟ النشوء (أو الانبثاق) ليس ميزة فردية، لسبب بسيط: إنه يخص السياقات ذات التبعية البينية. وإذاً، فهو ميزة فوق-الأفراد. وإن يكن، فقد تصبح السياقات التي يظهر فيها النشوء ميكرو بحسب إشكالية البحث المطروحة بصده (مثلاً، نظرية النتائج غير المنتظرة لماكس فيبر ولروبرت ميرتون). ثم إنه لا يتمتع بالاكتمال الذاتي كمقياس لأنه قابل للاستعمال في حالات دون أخرى، فالدين المرتبط بالوحي ماكرو من دون الحاجة إليه (الانبثاق).

## ثانياً: الميكرو والماكرو بمقياس «الإشكالية-الفرضية-وحدة الملاحظة»

في معرض تحليله ما يفصل بين الميكرو-منطقي والماكرو-منطقي، نعت محمد الشراوي معيار الحجم بغير الكافي، بل بالخاطئ أيضاً<sup>(9)</sup>. إنه أحادي البعد ويعتمد فقط على التعريف الإيمولوجي

(7) Ibid., p. 987.

(8) Ibid., p. 988.

(9) Mohamed Cherkaoui, «Le réel et ses niveaux: Peut-on toujours fonder la macrologie sur la micrologie?» *Revue française de sociologie*, vol. 38, no. 3 (juillet-Septembre 1997), p. 503.

من دون مضمون تحليلي. إنه يجزّ دائماً، في حالات إمكانية تطبيقه، شكوك الفاعلية، وعدم الجدوى، واستحالة التطبيق. فوحدات الملاحظة لبعض النظريات ليست ميكرو ولا ماكرو، بل هي وضعيات التفاعل (التفاعلية الرمزية)، كما أن الماكروسوسولوجيا تهتم حيناً بوحدة صغرى، هي نفسها موضوع الميكروسوسولوجيا أحياناً أخرى. وكما أسلفت في مثال سابق، ما يحدد هو طبيعة السؤال الموجه للبحث. وبدلاً من تعريف أحادي البعد، اعتمد الشقواوي تعريفاً ثلاثي البعد، يضم ما يلي:

• المشكل المطروح الذي يتعين تفسيره؛ وبلغة الكاتب الانتظامات الفردية (سلوكات واختيارات فردية من قبيل التصويت، والتوجيه الدراسي، وقرار الزواج، وغير ذلك) أو الاجتماعية (التمازج الاجتماعي بالزواج البين-إثني، والتعاون أو الصراع داخل التنظيمات، وغير ذلك).

• نوعية فرضيات البحث التي تدلنا على وجهة التفسير، عقلانية أو لاعقلانية. مع تعريف إجرائي للعقلانية يختلف عن عقلانية الإنسان الاقتصادي الذي يحقق الحد الأقصى من أهدافه المقصودة. إنه الإنسان السوسولوجي Homo-sociologicus ذو العقلانية التي إن شئنا وصفناها بالمحدودة، مستعملين تعبير هربر سايمون Herbert A. Simon، والتي حددها الشقواوي مقتبساً تعريف هذا الأخير في «كل سلوك يتناسب والأهداف المقصودة في الحدود التي تفرضها ظروف وإكراهات معينة»<sup>(10)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن الأفراد والوحدات الفردية (الأشخاص والفاعلون الجماعيون) هم المعنيون بالعقلانية من دون البنات (الثقافة والقيم والمؤسسات الاجتماعية).

• وحدة الملاحظة والتحليل التي من خلال مكوناتها تُستجمع معطيات اختبار الفرضيات. ويمكن أن تكون الوحدات تلك أفراداً، ووضعيات أو بنات.

وانطلاقاً من هدم الأبعاد الثلاثة (الإشكالية، وحدة التحليل، نوع الفرضية)، تمكن الدارس من هندسة تصنيف للنظريات يضم عشرة أنواع مثالية تقوم بمسح للنظريات السوسولوجية الموجودة والآتية، مع ضمه في كل نوع-مثالي النظريات التي توافقه. وإن ما يلاحظ هو أن بعدي الإشكالية والفرضيات حجبا معيار الحجم الذي أصبح غير ذي جدوى من دونهما. وجب القول إن إحدى حسنات هذا التصنيف عرضه، بوضوح، النظريات التي يجب عليها تبيان آليات مرورها بين مستويات الواقع. وبناءً عليه، فإن النظريات<sup>(11)</sup> التي تشغل بتفسير الانتظامات الاجتماعية بصياغتها لفرضيات، عقلانية أو لاعقلانية، حول الفرد أو حول ثنائية الفرد-السياق معنية بسؤال الانتقال من الميكرو إلى الماكرو. ثمة نوع واحد فقط معني بمشكل العبور عكسياً من الماكرو إلى الميكرو؛ إنه النوع الذي يروم تفسير الانتظامات الفردية انطلاقاً من فرضيات حول البنات، والنظريات المعيارية مثال دال على ذلك.

(10) Ibid., p. 505.

(11) Ibid., p. 506.

### جدول تصنيف النظريات بحسب محمد الشراوي<sup>(12)</sup> \*

أ (3) صنف الفرضية (أ 2) مستوى التحليل						
بنية	فرد - سياق		فرد			
	ف. لا	ف. ع	ف. لا	ف. ع		
9	7	5	3	1	.انت. فر	الإشكالية (أ 1)
10	8	6	4	2	.انت. اج	

\* ف. ع.: فرضية عقلانية. ف. لا.: فرضية لاعقلانية. انت. فر.: انتظامات فردية. انت. اج.: انتظامات اجتماعية. أ.: أعداد.

لا أريد المضي في عرض المقاييس المعتمدة للتمييز بين مستويات الواقع<sup>(13)</sup>، غير أن السؤال المحوري الذي يُطرح الآن، بعد أن عرّجنا جزئياً على النقاش الذي واكب تعريف الميكرو والماكرو، هو: لماذا يجب على دارس الظواهر الاجتماعية أو الباحث في الأفعال والسلوكيات الفردية تبيان آليات الانتقال بين مستويات الواقع؟

إن كل من يحلل واقعاً اجتماعياً، بطبيعته كلياً، انطلاقاً من الأفراد، يتحتم عليه تحت طائلة النقصان، إن لم نقل البطلان، توضيح كيفية تفسيره مستوى محدداً من الظواهر الاجتماعية بمستوى آخر منها مختلف عن الأول (مثلاً، مستوى كلي بمستوى جزئي أو العكس). الوظيفة التفسيرية لعلم الاجتماع، وحتى ربما العلوم الإنسانية الأخرى، تعتل بإهمال الإذعان لهذه الضرورة الإبيستيمولوجية والشرط المنهجي. لماذا؟ ما الذي يجعل، على المستوى التطبيقي، دراسة الظاهرة عبر عينة الأفراد لا تكفي لتفسيرها، وكأن الكلي لا يستنتج مباشرة من أجزائه؟

لماذا يجري تفسير فعل أو سلوك فردي يتعذر استنباطه من عنصر ماكرو-اجتماعي على نحو تلقائي من دون مدقنة تسمح للدارس بالعبور، وتمد القارئ بتحليل من دون علب سوداء؟

محاولة مني للإجابة عن هذه الأسئلة سأستدعي:

• مفهوم «انبثاق الظواهر» الاجتماعية كحاجز لتأسيس الماكرو على الميكرو على نحو تلقائي.

(12) Ibid.

(13) للمزيد من الاطلاع حول هذه المسألة، انظر:

Douglas V. Porpora, «Are There Levels of Social Structure,» *Humboldt Journal of Social Relations*, vol. 22, no. 2, Recent Advances in Theory and Research in Social Structure (1996), pp. 23-25.

يعرض الكاتب خمسة مقاييس، هي: الأولوية الأنطولوجية، والجزء/ الكل، والأولوية السببية، والتضمن، والنطاق أو المحلبة.

• مفهوم «حرب الآلهة» الذي يعيق تفسير النظريات الماكروسوسولوجية لأفعال الأفراد تأسيسًا على النظريات المعيارية.

### ثالثًا: في إلزامية بناء جسور الانتقال

إن كل الظواهر التي يهتم الدارس بالبحث فيها، انطلاقًا من فرضيات حول وحدات فردية، تحتم عليه وجوبًا تبيان آليات الانتقال بين المستوى الإمبريقي للدراسة (ملاحظة، مقابلة، استمارة، مجموعة بؤرية، سيرة ذاتية، أرشيف، خطاب، ذاكرة) إلى الظاهرة نفسها. وإن عدم الامتثال لهذا الشرط يجعل الفهم والتفسير، تعسفًا وقسرًا. لماذا؟ لأن هناك شيئًا ما مفقودًا كان عليه أن يوصل المعطيات الجزئية والمؤسّسة إلى الواقعة الكلية، وإلا استعصى على المتطلع الفهم لوجود بياض بين «السبب» و«النتيجة». ثم إن التسليم بالدراسة على هذا المنوال ينطوي على إحدى مسلمات ثلاث، هي:

• التسليم بعدم وجوب تبيان الانتقال لأنه تلقائي وداخلي للعملية البحثية.

• التسليم بأن تجاوز الأفعال الفردية كفيل بإنتاج الظاهرة.

• التسليم بأن تجميع أو تركيب الأفعال تلقائي ومنوط به ذلك.

ثم إن هناك سببًا آخر يجعل تحديد آليات الانتقال ضرورة لا مناص منها، وهو مبدأ الملاءمة المنطقية: استحالة المرور من مستوى إلى مستوى يطبع اللاتجانس تركيبتهما. بمعنى آخر؛ مستويات الواقع منبئية على نحو لا يمكن توقع، أو تفسير، خصوصيات مستوى محدد منها انطلاقًا من خصوصيات مستويات أخرى من دون فرضيات إضافية.

إن السؤال الذي يطرح، هو: لماذا تضع الإبيستيمولوجيا هذا الشرط في باب الوظيفة التفسيرية للعلوم الاجتماعية؟ سأرجح للإجابة فرضية الانبثاق التي تفيد أن الظواهر الاجتماعية ظواهر منبثقة أو ناشئة لا تختزل في مكوناتها.

#### 1. فرضية الانبثاق

لربما كان برنار ماندوفيل أول من اكتشف الظواهر المنبثقة<sup>(14)</sup>. ففي كتابه، الذي يمكن ترجمة عنوانه إلى العربية بـ «حكاية النحل»، عبر عنها في عنوانها الفرعي بـ «الردائل الخاصة التي تُنشئ الفضائل

(14) Mohamed Cherkaoui, *Le paradoxe des conséquences* (Genève: Librairie Droz, 2006), p. 26; Hervé Mauroy, «La fable des abeilles de Bernard Mandeville: L'exploitation de son prochain comme fondement de la civilisation», *Revue européenne des sciences sociales*, vol. 49, no. 1 (Octobre 2011), p. 85.

بحسب حايك الذي يحيل عليه بيير موسنجر، كانت فكرة الانبثاق موجودة عند الفلاسفة الإغريق (أرسطو مثلًا)، عندما يفرقون بين المؤسسات الطبيعية التي لا تخضع لإرادة الأفراد، والمؤسسات الاتفاقية التي تنتج من أفعال الأفراد.

Pierre Moessinger, *Irrationalité individuelle et ordre social* (Genève: Librairie Droz, 1996), p. 187.



العامّة<sup>(15)</sup>. ويقول كذلك: «هكذا، أعضاء المجتمع، بالرغم من اتباعهم طرقاً متناقضة على نحو مطلق، يتآزرون رغباً عن أنفسهم»<sup>(16)</sup>. ويضيف قوله: «نادراً ما لا يدرك العامي غير المتبصر إلا رابطاً واحداً في سلسلة الأسباب. أولئك الذين لهم نظر ثاقب يدركون تسلسل الأحداث وتوالي الأسباب فيبصرون مئة مكان ينبعث فيه الخير من الشر»<sup>(17)</sup>.

يعتبر آدم سميث كذلك من الأوائل الذين انتبهوا إلى وجود «أنظمة عفوية» (النظام الاجتماعي، مثلاً) لا مقصودة ولا متوقعة عبر مجاز «اليد الخفية». هذه الأخيرة أطلقها كاتب ثروة الأمم على شيء لا يرى ولا يلمس، لكنه موجود، ومن دونه لا يمكن فهم أثر ناشئ لم يكن البتة في الحسبان، وكأن هذه اليد الخفية توجه أفعال الأفراد والجماعات حيث تريد؛ إذ هي الكفيلة، مثلاً، بتحقيق التوازن في الأسواق: «يد خفية تقود الأغنياء لإنجاز التوزيع نفسه لضروريات الحياة، كما لو أن الأرض مقسمة إلى أجزاء متساوية بين جميع السكان؛ ومن ثم فإنهم يخدمون، من دون قصد ولا معرفة مسبقة، مصالح المجتمع، ويوفرون وسائل تكاثر النوع»<sup>(18)</sup>. هذان أثران ماكرو-سوسولوجيان منبثقان لم يكونا ليقعا لو حصرنا تفكيرنا وبحثنا فقط في اختيارات وقرارات وسلوكات الأفراد. هذه لن تعطي أبداً ذلك من دون آلية يتحتم استجلاؤها. إنها الآلية التي سماها سميث حديثاً باليد الخفية. يجب أن أشير هنا إلى أن مؤسس الليبرالية الاقتصادية استعمل أولاً تعبير اليد الخفية في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية الذي نشر سنة 1759 قبل أن يضمها في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي تم إصداره سنة 1776. يقول سميث في هذا الكتاب: «في الحقيقة، قصده (أي الفرد) عمومًا ليس خدمة الصالح العام، ولا يعلم حتى إلى أي حد سيكون نافعًا للمجتمع [...] إنه في هذه الحالة (تدبيره لمقاولته بهدف تمشين منتوجه) كما في حالات أخرى كثيرة يجد الفرد نفسه منقادًا بيد خفية لتحقيق غاية لم تكن بتاتًا جزءًا من نيته»<sup>(19)</sup>. والغاية التي يعينها هذا المقتطف رفع الدخل الوطني.

ظاهرة أخرى لم تكن لتظهر لولا اليد الخفية. إنها تقسيم العمل بحسب سميث؛ إذ «إن تقسيم العمل، بفوائده الكثيرة، ليس في أصله أثرًا لحكمة إنسانية توقعت واستهدفت ما ترتب عليه من مزايا، بل هو نتيجة ضرورية لميل طبيعي عند كل الناس [...] إنه الميل الذي يقودهم إلى التجارة، والمقايضة وتبادل

(15) Bernard Mandeville, *La Fable des abeilles: Suivi de «essai sur la charité et les écoles de charité» et de «defense du livre»*, Lucien & Paulette Carrive (trad.) (Paris: Librairie philosophique J. Vrin, 1998).

(16) Ibid., p. 33.

(17) Ibid., p. 79.

(18) Adam Smith, *La théorie des sentiments moraux* (Paris: PUF, 1999).

لم يكن كارل ماركس ينظر بإيجاب إلى مفهوم «اليد الخفية»، و«المجتمع الذي ينشأ عنها هو مجتمع فوضي»، بحسب تعبير باسكال برديل. لكن من زاوية ما يهمننا هنا، فرضية الانبثاق، فماركس لم يعترض على كون اليد الخفية أحد ميكانزماتها، بل فقط على ما ينبت منها (الفوضي)؛ أليس تقييم ماركس معيارياً؟

Pascal Bridel, «Quelques réflexions sur l'idée de 'main invisible'», *Revue européenne de sciences sociales*, vol. 26, no. 82, L'économie dans la société: Ve colloque annuel du groupe d'étude «Pratiques sociales et théories» (1988), p. 79.

(19) Adam Smith, *La richesse des nations*, tome 1 (Paris: Flammarion, 1991), p. 40.

الشيء بآخر»<sup>(20)</sup>. ليس تقسيم العمل فقط هو الذي يعد بحسب الفيلسوف الإسكتلندي واقعا ناشئا، بل كذلك سقوط النظام الفيودالي الذي لم يكن في الحسبان، فلا مالكو الأرض أرادوا ذلك، ولا البرجوازية التجارية والصناعية أرادت ذلك. كل منهم (مالكو الأرض، المزارعون، البرجوازية الصناعية) يتوخى تحقيق مصالحه الخاصة، ولم يكن يتوقع أن سبل المصالح المتفرقة ستؤدي إلى سقوط النظام المرتبط بالأرض، وصعود ذلك المرتبط بالإنتاج الصناعي والمبادلة التجارية. إنها نتيجة منبثقة، غير منتظرة؛ «هكذا، تحققت ثورة مهمة للمصالح العام بتضافر أفعال صنفين من الفاعلين لم يكن همهم تحقيق الخير العام. الملاكون الكبار سعوا وراء إرضاء غرور سخي (إنفاقات مفرطة لاقتناء المنتجات الصناعية الفاخرة). التجار والصناع عملوا من أجل مصالحهم بحسب مبدأ مألوف عند طبقة التجار يحثهم على عدم الاستهانة بربح ضئيل كلما وجدت وسيلة تحقيقه. لا أحد منهم شعر أو تنبأ بالثورة الكبرى التي أوصل إليها تدمير البعض والنشاط الصناعي للبعض الآخر»<sup>(21)</sup>. إنه الانبثاق التلقائي للأظمة الاجتماعية عبر التبعية البينية للوكلاء الاجتماعيين.

لائحة الفلاسفة الذين فطنوا إلى ظاهرة الانبثاق ليست بالقصيرة، ولا يمكن حصرها. انقاد آدم فيرغوسون<sup>(22)</sup> لمنطق الانبثاق بخصوص نشأة المؤسسات التي اعتبرها نتيجة لأفعال الإنسان وليس لمخطط الإنسان. الشيء نفسه بالنسبة لولاهليم ووندت Wilhelm Wundt<sup>(23)</sup> الذي رأى في ما أنشأه المجتمع من لغة وعادات وقانون وأساطير أنه بعيد كل البعد عن صنع الأفراد إراديا وبوعي. لماذا؟ لأن الفرد عند إقدامه على فعل يستعمل وسائل لبلوغ أهداف تتحقق جزئيا أو كليا أو لا تتحقق، لكن بالموازاة تنبثق من فعله أهداف أخرى غير متوقعة. إنه مبدأ «لاتجانس» الأهداف لوندت الذي سماه بوكلي<sup>(24)</sup> «تعدد الأهداف» التي توصل إليها الوسيلة الواحدة، والذي أطلق عليه فيبر بحسب اقتباس فرانسيس أندريه إزامبرت<sup>(25)</sup> «التوليف الخلاق»<sup>(26)</sup>.

إنه المنطق نفسه الذي حكم ماركس في موضوع نشأة نظام رأسمالي مثلاً، وكارل مينجر Carl Menger في موضوع ظهور العملة إذا اعتمدنا تأويل الشرقاوي<sup>(27)</sup>.

(20) Ibid., p. 83.

(21) Ibid., pp. 509–510.

(22) Adam Ferguson, *An Essay on the History of Civil Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

(23) Serge Nicolas, *La Psychologie de W. Wundt* (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 12.

(24) Célestin Bouglé, «Remarque sur le polytélisme», *Revue de métaphysique et de morale*, vol. 22, no. 5 (1914), p. 595.

(25) François-André Isambert, «L'interprétation, source de la compréhension chez Max Weber», *Enquête*, no. 3 (1996), p. 131.

(26) Julien Freund, «Introduction», in: Max Weber, *Essais sur la théorie de la science: premier essai: «L'objectivité de la connaissance dans les sciences et les politiques sociales»* Julien Freund (trad.), Collection Les classiques des sciences sociales (Québec: Edition électronique, 2006), pp. 52–54.

(27) Ibid., p. 37.

من الزاوية المنطقية الخالصة، يعتبر جون ستيوارت ميل<sup>(28)</sup> في كتابه الثالث المعنون بـ نظام منطوق الاستنباط والاستقراء أنه «في بعض الحالات وفي لحظات معينة من سيرورة الانتقال من الفعل المنعزل إلى الفعل المركب، تتغير القوانين وتضاف مجموعة جديدة تماماً من الآثار أو تحل محل آثار الفعل المنفصل؛ قوانين هذه الآثار الجديدة ما تزال موضوع التأليف كما القوانين التي تم إلغاؤها»<sup>(29)</sup>. ويضيف قوله: «أيًا كان تقدم معرفتنا خصائص الأجزاء المكونة للكل، فإن مجرد جمع لهذه الأجزاء منعزلة لا يقود إلى الفعل الكلي»<sup>(30)</sup>.

المبدأ الذي يدافع عنه ميل هو أن مجموع تأثير عدد من الأسباب ليس مماثلاً لجمع تأثيراتها منفصلة: «إذا كان المبدأ صحيحاً في ما يخص الظواهر الكيميائية، فإنه أصح بالنسبة إلى ظواهر أكثر تعقيداً مثل الظواهر التي تدرسها البيولوجيا أو علوم السياسة والاجتماع»<sup>(31)</sup>. على مستوى الكيمياء مثلاً، «يُنتج مزيج مادتين كيميائيتين مادة ثالثة تختلف خصائصها اختلافاً تاماً عن خصائص كل من المادتين على حدة أو كليهما معاً. لا يوجد أي أثر لخصائص الهيدروجين والأكسجين في المركب الناتج منهما، الماء»<sup>(32)</sup>.

لا ننسى أن هذه المبادئ أوردها ميل في الكتاب الثالث الاستقراء، ولسان حاله كأنه يقول لا يستقرأ الكل من أجزائه إلا في مجالات محصورة كال ميكانيك<sup>(33)</sup>. ومن هنا ميز الفيلسوف بين نوعين من الظواهر والقوانين، تلك التي سماها «المتماثلة المستوى» والأخرى «المتباينة المستوى»<sup>(34)</sup>. الأولى تعرف من خلال كون الأسباب والآثار تتموضع في المستوى نفسه، والآخر الناتج يساوي مجموع آثار كل سبب منفرد. في الثانية، تستقر الأسباب في مستوى، وتنتج آثاراً في مستوى آخر غير متجانس مع آثار كل سبب على حدة، ثم استحالة الانتقال بين مستويات غير متجانسة.

من جانب السوسيوبيولوجيا، يرجح المهتمون أن غوستاف لوبون هو أول من نقل مفهوم الانبثاق إلى مجال علم الاجتماع: «خلافًا للرأي الذي يثير الدهشة لكون مبعثه من فيلسوف متبصر هو هربرت سبنسر، المركب الذي يشكله الحشد لا ينتج من عملية جمع أو حساب متوسط عناصره، بل هو تركيبة

(28) يعتبر ميل أول من تناول بدقة مفهوم «الانبثاق» بحسب فاشير الذي يحيل عليه موسنجر:

Ibid., p. 187.

(29) John Stuart Mill, *Système de logique deductive et inductive: Exposé des principes de la preuve et des méthodes de recherche scientifique*, Livre III: *De l'induction*, Louis Peisse (trad.), Collection Les classiques des sciences sociales (Québec: Édition électronique, 2002), p. 145.

(30) Ibid., p. 139.

(31) Mohamed Cherkaoui, *Naissance d'une science sociale: La sociologie selon Durkheim* (Genève: Librairie Droz, 1998), p. 22.

(32) Mill, p. 137.

(33) Ibid., pp. 137-139.

(34) Ibid., p. 142.

تُنشئ خصائص جديدة<sup>(35)</sup>. ثم أصبح المفهوم حاضرًا عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين (دوركاييم، وفير، وتوكفيل)، وكذا لدى أغلب من يتبعون المنهجية الفردانية، ويؤمنون بقاعدة استنباط الكلي من أجزائه، وبكونها أنجع طريقة للتفسير (بودون، وكولمان، وشيلنغ).

فدوركاييم مثلاً، يحصر في تسعة مقترحات تصوره للظاهرة الناشئة، بحسب تأويل الشرفاوي<sup>(36)</sup>:

• تختلف الظاهرة الناشئة émergent عن الظاهرة العامة général. هذه الأخيرة هي ناتجة phénomène résultant أي إن الظاهرة في هذه الحالة تساوي مجموع الأفعال والكلي مجموع الأجزاء.

• تخالف المتوسط؛ بمعنى آخر، لا يمكن الحصول على الظاهرة الناشئة بحساب متوسط السمات التي تسم كل جزء من أجزائها أولاً، ثم بحساب متوسط هذه المتوسطات ثانياً؛ كأن تكون نقطة مادة الرياضيات لتلميذ هي متوسط امتحانات الرياضيات خلال الفصل، ومتوسط السنة الدراسية هو متوسط المتوسطات التي حصل عليها في كل مادة.

• لا تختزل في جمع الأجزاء المكونة.

• تُعرّف بقانون التركيب الذي يترجم التبعية البينية للأجزاء؛ للحصول على الظاهرة على المستوى الكلي يجب صياغة قانون كفيّل بتركيب الأجزاء، يأخذ في الحسبان تأثيرات كل جزء في الأجزاء الأخرى كما تأثيراته الرجعية فيها وفي نفسه. لنُعطِ مثلاً: شخص راكب في قطار يسير بـ 100 كيلومتر في الساعة يرمي كرة بسرعة 10 كيلومترات في الساعة، ما هي سرعة الكرة؟ لا يمكن الجواب إلا بمعرفة القانون التركيبي للسرعات، فتصير سرعة الكرة 110 كلم/س (التركيب عن طريق التجميع) إن كان اتجاه رمي الكرة يوافق اتجاه سير القطار؛ وتصبح سرعة الكرة 90 كلم/س (التركيب بالتنقيص) إن عاكس اتجاه الكرة اتجاه القطار.

• يمكن أن تأخذ شكلين؛ شكلاً مبلوراً كالمؤسسات، وآخر غير مبلور كالتيارات الاجتماعية.

• الآثار الناشئة هي خصوصية النظام الاجتماعي وليس لأجزائه.

• الانبثاق يؤدي إلى تمييز مستويات من الواقع لا يُختزل بعضها في بعض.

• تتميز بالجدّة أو الخلق. إنها ظاهرة فريدة من نوعها sui generis.

• غير قابلة للتنبؤ انطلاقاً من المعلومات المتضمنة في الأجزاء، وكل تفسير يرتكز على استنباط الظاهرة من معطيات حول مكوناتها فهو مجاني للصواب.

(35) Gustave Le Bon, *Psychologie des foules*, 9<sup>ème</sup> ed. (Paris: Félix Alcan, 1905), Collection Les classiques des sciences sociales (Québec: Edition électronique, 2001), pp. 20–21.

(36) Cherkaoui, *Naissance*, p. 24.

يجب الإشارة إلى أن كل هذه المقترحات توجد جزئياً أو كلياً عند الفلاسفة الذين سبقوا المؤسس الفرنسي إلى تحليل الانبثاق. تمييزه الظواهر العامة من الظواهر الجمعية ما هو في نهاية المطاف إلا تمييز ما بين الأثر الناتج<sup>(37)</sup> effet résultant (يساوي مجموع أثر الأجزاء منفصلة)، والأثر الناشئ effet émergent (يخالف مجموع أثر الأجزاء منفصلة). إن دخل الدولة أثر ناتج لأنه مجموع دخول الأجزاء المكونة له، وهي المقاولات والإدارات والأسر، بينما الفقر أثر ناشئ.

فعلى سبيل المثال، ليس تقسيم العمل وليد غاياته (أثره الإيجابي في الإنتاج)، ولا يفسر بنظرية غائية تجعل الوكلاء الاجتماعيين قادرين على استشراف نتائجه الإيجابية فيهمون لإحداثه. بل هو، بحسب دوركايم، أثر ناشئ غير متوقع، كما عند سميث؛ فلا يمكن استنتاجه من خصوصيات الأفراد؛ ذلك أنه منبثق من تفاعل الأفراد، من تأثير رجعي للتفاعل في أفعالهم، ومن تأثير متغيرات نسقية (الحجم، الكثافة). وفي هذا السياق نورد قول دوركايم: «سنقول إن نمو وتكثيف المجتمعات لا يمكن، بل يُجبر على قدر أكبر من تقسيم العمل. إنه ليس فقط الأداة التي يتحقق بها هذا الأخير. إنه السبب المحدد»<sup>(38)</sup>.

سنختتم فرضية الانبثاق بالإحالة على فيبر بوصفه عالم اجتماع آخر يؤسس لها ويوظفها؛ يؤسس لها من خلال مفهوم «التوليف الخلاق» الذي استعاره من ووندت كما لمحت لذلك سابقاً، ويوظفها من خلال تحاليله لظهور الأسهمية، الهيمنة والقانون. هذا التوليف هو المدخل لإقرار التبعية البينية كآلية تحدث الخلق.

## 2. التبعية البينية

إن التبعية البينية بين أجزاء الكل هي التي تجعل الكل يأتي مخالفاً للتوقعات التي نظن أنه يمكن رصدها انطلاقاً من علمنا بخصائص مكوناته. ومخالفة الماكرو لعناصره الميكرو مجتمعة، مبعثها هذا التأثير البيني الذي يحمي، في الأساس، العناصر من التصدع ويكون رابطها.

إن مبدأ التبعية البينية عرفته السوسولوجيا إبان تأسيسها مع دوركايم. لكن أبوة المبدأ ليست له. لقد سبقه كل من سان سيمون وأوغست كونت؛ ففي كتاب الفسيولوجيا الاجتماعية، يقول سيمون<sup>(39)</sup>:

• «تعتني الفسيولوجيا العامة باعتبارات من مستوى أعلى؛ إنها تعلق على الأفراد الذين هم مجرد أعضاء الجسم الاجتماعي». إن استعارة الجسم وإلحاقها بالمجتمع ينمان عن أولوية منطق التبعية البينية لفهم الاجتماعي.

(37) يعتبر كارل هامبل أول من استعمل مفهوم الأثر الناتج، انظر:

Carl Hempel, *Aspects of Scientific Explanation and other Essays in the Philosophy of Science* (New York: The Free Press Collier; London: Macmillan Limited, 1965), p. 259.

(38) Emile Durkheim, *De la division du travail social* (Paris: PUF, 1987), p. 244.

(39) Claude-Henri de Saint Simon, *La physiologie sociale: Œuvres choisies*, Georges Gurvitch (intro. & not.), Collection Bibliothèque de sociologie contemporaine (Paris: Presses Universitaires de France, 1965).

• «لا تكتفي الفسيولوجيا كعلم بدراسة حياة الأفراد. إنها تتعداه لتدرس حياة الكل. للأفراد آلياتهم المحركة [...] كل واحد منهم يقدم على ما يلزم من فعل ورد فعل». لا شك في أن رد الفعل يكون استجابة لفعل آخر مما يحيل على التبعية البيئية.

• «المجتمع ليس مجرد تكتل لكائنات حية، أفعالها مستقلة عن كل غاية ولا تدين إلا لإرادات فردية متعسفة [...] المجتمع، على العكس من ذلك، آلة منظمة تسهم أجزاؤها في اشتغالها». إن تعابير مثل «ليس مجرد تكتل»، و«لا تدين إلا لإرادات فردية»، و«آلة منظمة»، تحيل كلها على ثنائية الفرد والمجتمع، واستقلالية المجتمع في كليته عن الأفراد، وعن تبعية الأجزاء بعضها لبعض.

من خلال هذه المقولات، يتبين أن سيمون يستعير مجاز الجسم العضوي تارةً، ومجاز الآلة تارةً أخرى. إذا كان دوركايم يركن هو كذلك إلى الاقتباس من البيولوجيا العضوية، فإنه يرفض تشبيه الآلة<sup>(40)</sup>، لأنه يحيل على النموذج الميكانيكي. وهذا النموذج عكس نموذج البيولوجيا والكيمياء، على الأقل في ما يخص موضوعي هذا، يجعل الظواهر آثارًا ناتجة وليس ناشئة. ودوركايم يقول بوضوح: «إن رونوفبي هو من اقتبسنا من عنده مسلمة أن الكل لا يساوي مجموع الأجزاء»<sup>(41)</sup>. بمعنى أوضح؛ الكل ليس ناتجًا، وإنما ناشئ، والاجتماعي لا يختزل في الفردي.

من جانبه، كان أوغست كونت سابقًا لاستعمال مفهوم التبعية البيئية. وسنقتطف بعضًا من كتاباته بالرغم من أن تجزيء فكر ما يسيء إلى منطق العام. لكن ما يعزز قناعتي بكون المبدأ راسخًا عند كونت هو تأكيد من طرف علماء اجتماع متمرسين<sup>(42)</sup>:

• «يمكن أن نقول إنه حيث يوجد نسق ما، من اللازم أن يوجد نوع من التضامن. إلا أن المفهوم العلمي للتضامن والتوافق يتناسب أكثر مع الأنساق العضوية بفضل تعقدها بالرغم من كونه»<sup>(43)</sup>.

• «في خضم ذلك التشبيك الاجتماعي معرفة معمقة، وكافية لخصائص جزء تمكن من توقع، إلى حد ما، الحالة العامة لكل جزء آخر بحسب قوانين الانسجام اللاتئة»<sup>(44)</sup>.

• نلاحظ في الظواهر الاجتماعية «وقع القوانين الفسيولوجية للأفراد، وفوق هذا، شيء ما فريد يغير من نتائجها من جراء تأثير الأفراد بعضهم في بعض»، بحسب ما نقله دومينيك كويلو<sup>(45)</sup>.

إن كانت قراءتي صحيحة، فإن تعابير مثل «التضامن»، و«الأنساق»، و«العضوية»، و«التشبيك الاجتماعي»، و«الجزء»، و«الفسيولوجيا»، و«تأثير الأفراد بعضهم في بعض»، وهي تعابير نجدها مبثوثة

(40) Dominique Guillo, «La sociologie d'inspiration biologique au XIXe siècle: Une science de l'organisation sociale,» *Revue française de sociologie*, vol. 41, no. 2 (Avril-Juin 2000), p. 245.

(41) Ibid., note infrapaginale, no. 7, p. 245.

(42) Cherkaoui, *Naissance*, p. 34; Guillo, pp. 241-275.

(43) Auguste Comte, *Cours de philosophie positive*, tome I (Paris: Hermann, 1975), pp. 118-119.

(44) Ibid., tome 2, p. 112.

(45) Ibid., p. 266.

بصيغ مختلفة في كل كتابات مؤسسي العلوم الاجتماعية، تفيد كلها نوعاً من التبعية البينية. لا شك في أن التشبيه بالماذج العضوية يُقصد منه التركيز على هذه التبعية، وعلى التكامل والتضامن. رفض كونت، بحسب الشرقاوي<sup>(46)</sup>، القياس على الميكانيك؛ لأنه يحيل على مبدأ السببية الناجع الذي يمكن من اختزال الكل في مجموع مكوناته.

قبل أن أنتقل إلى مؤسس آخر للسوسيولوجيا اعتبر، هو كذلك، التبعية البينية حجر الزاوية للنظرية السوسيولوجية (ماكس فيبر)، أذكر بأن دوركايم صنف بزوغ القانون والمعايير والموضة والأساليب اللغوية (أمثلة، وحكم، وغير ذلك) والانحراف والسلوك الجماعي للحشد في خانة الآثار الناشئة عن التبعية بين الوحدات الاجتماعية.

يعدّ فيبر من أقطاب فكر الانبثاق المعتمد على التبعية البينية إن كانت الظواهر المراد تفسيرها ماكرو، إلا أنه، وهذه نقطة اختلاف مع الكليانيين، لا يحصر الانبثاق في الوقائع، بل يبسطه حتى على مخرجات الفعل الفردي. وهذا النوع من الانبثاق، الذي يسري على الفعل الفردي العقلاني، هو ما يسميه فيبر «مفارقة النتائج غير المنتظرة»، وهو ينبعث من: 1) عدم تناسب جزئي أو كلي لوسائل الفاعل مع أهدافه، و/ أو 2) تجاوزه غير المقصود لمجال فعله إلى مجالات أخرى منطقتها مختلف، و/ أو بزوغ قيم جديدة أثناء سيرورة الفعل، و/ أو تضارب عقلانيات نطاقات مستقلة نسبياً.

ليست البرهنة على أعمال فيبر التبعية البينية أمراً صعباً. فأولاً، مبدؤه في الفهم يروم تأسيس الظاهرة على أفعال الأفراد، وهذا لا يتأتى إلا بافتراض التأثير البيني والتألف بصيغة ما. وثانياً، مفاهيمه الأساسية في السوسيولوجيا دالة على البينية. فأول هذه المفاهيم مفهوم الفعل الذي لا ينال صفة «الاجتماعي» إلا إذا كان موجهاً للآخر، أي إنه في نهاية المطاف جواب عن فعل الآخر<sup>(47)</sup>؛ وثانيها مفهوم «العلاقات الاجتماعية» الذي يرسي بوضوح مبدأ التبعية البينية. يقول فيبر: «نضع تحت مسمى العلاقة الاجتماعية، سلوك عديد من الأفراد الذي، بفضل مضمون معناه، كل فرد يوجه سلوكه بحسب سلوكيات الآخرين [...] يعد الفعل المتبادل بين الأفراد أحد مرتكزاتها»<sup>(48)</sup>. هذا التقعيد هو منهج فيبر في دراساته المتعلقة بالبيروقراطية والهيمنة والمشروعية والرأسمالية والدين، فكلها متأسسة في فهمها على التبعية البينية بين الأفراد.

سأختم هذه الفقرة بالرجوع إلى عالم اجتماع معاصر اهتم بالتأثيرات الناشئة والتبعية البينية<sup>(49)</sup>، وهو ريمون بودون الذي يميز «أنساق التبعية البينية»، في مقابل «الأنساق التفاعلية»، بكونها:

(46) Ibid., note infrapaginale, no. 22, p. 34.

(47) Max Weber, *Économie et société: Les catégories de la sociologie*, Julien Freund (trad.) (Paris: Plon, 1995), pp. 52-57.

(48) Ibid., p. 58.

(49) Raymond Boudon, *La logique du social: Introduction à l'analyse sociologique*, Collection Pluriel 25 (Paris: Hachette Littératures, 1990), pp. 117-159.

- لا تعتمد على مفهوم الفاعل، بل على مفهوم الوكيل Agent.
  - تقصي مفهوم «الدور» الذي يلتصق بالفاعل وبأنساقه التفاعلية.
  - تنتج، على المستوى الكلي، ظواهر غير متوقعة من طرف الوكلاء.
- لربما قاربنا إلى حد ما مسألة إلزامية تبيان آليات الانتقال من الميكرو إلى الماكرو. فمركزها هو الانبثاق الذي بدوره يفهم عبر التبعية البيئية.
- لكن ماذا عن وجوب تبيان العبور من الماكرو إلى الميكرو؟

### 3. وجوب الربط بين الماكرو والميكرو

من خلال جدول أنماط النظريات الذي عرضناه في فقرة التعريف بالميكرو/ماكرو، يتبين أنه من بين الأنواع العشرة، ثمة خمس نظريات فقط ملزمة بتبيان الانتقال، وكلها تشترك في خاصية واحدة: عدم تجانس الإشكالية مع فرضياتها. إما أن الفرضيات تهتم الوحدات الفردية أو الفرد - السياق وتصبو إلى تفسير الماكرو-ظواهر، وإما أن الفرضيات تعنى بالمتغيرات الكبرى وتهدف إلى فهم الوحدات الصغرى. هذه الحالة تهتم نوعاً واحداً؛ ذلك الذي ينطلق من البنات لفهم الانتظامات الفردية بينما الأنواع الأربعة الباقية، أي الأكثرية، تسلك الطريق المعاكس.

ربما استحوذت النظريات الفردانية على لاتجانس الفرضيات/الإشكالية جعل لها الحظ الأوفر في نقاش سؤال الانتقال. بل أكثر من ذلك، حتى بعض النظريات الكليانية تحتاج إلى مد طريقين للعبور، واحدة نزولاً نحو الوحدات الفردية لكونها موضوع فرضياتها (أغلب تقنيات البحث الميداني تتجه نحو الأفراد)، ثم أخرى صعوداً نحو الظاهرة - الإشكالية (مثال: المرور نزولاً من الأخلاق البروتستانتية [ماكرو]، إلى الأفعال الفردية [ميكرو]، ثم صعوداً إلى الرأس مالية [ماكرو]).

بشأن دواعي إلزامية الانتقال، هناك من جهة حجة منطقية دامغة: وجوب تجانس الإشكالية/الفرضيات/ مستوى التحليل (الفرد، السياق، البنات) الذي يعتمد على المبدأ المنطقي اللاتناقض.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن أغلب النظريات الماكروسوسيولوجية التي تدخل في نطاق الإلزامية هي من قبيل النظريات الوظيفية ونظريات المراقبة الاجتماعية، التي تجد ضالتها في المعايير والقيم والقواعد الاجتماعية لتفسير سلوك الفرد<sup>(50)</sup>. وهنا يكمن أحد الحواجز التي يواجهها التفسير من دون قنوات العبور، ألا وهو، اقتباساً للمجاز الفيبري، «حرب الآلهة»<sup>(51)</sup> والاستعمال الانتهازي للقيم<sup>(52)</sup> من طرف الأفراد والجماعات. الشيء الذي يجعل ربط سلوك ما بقيمة، أو معيار، أو قاعدة ما، لا يمكن أن يكون

(50) Cherkaoui, «Le réel», pp. 507-510.

(51) Max Weber, *Sociologie des religions* (Paris: Gallimard, 1996).

(52) Erhard Friedberg, *Le pouvoir et la règle: Dynamiques de l'action organisée* (Paris: Seuil, 1997).



خطيًّا. فلا يخلو الدين ولا السياسة، ولا الأخلاق، ولا الاقتصاد، من تعارض القيم في ما بينها، بل حتى داخل كل مجال على حدة.

ففي مجال العدالة الاجتماعية<sup>(53)</sup> مثلاً، هل أن سلوك المسؤول السياسي سيمثل لقيمة المساواة (التوزيع بحسب الحاجات من دون مراعاة معيار المساهمة)، أم لقيمة الإنصاف (التوزيع بحسب معيار المكافأة مع المساهمة (Rétribution/ contribution)؟ إن ما «يزيد الطين بلة» أن كلا التصورين (القيمتين) مشرَّوعٌ من الناحية الأخلاقية. إذًا، هنا يصعب استنباط الفعل من القيمة أو المعيار من دون آليات أخرى، والتي غالبًا ما تتخذ شكل فرضيات إضافية حول السياق. وفي مجال التدريس الذي هو أقرب إلينا، نكون كذلك أمام مآزق الاختيار بين قيمة تكافؤ الفرص عبر معيار الاستحقاق وقيمة التضامن المتجلية في إنقاذ طالب استنفد كل فرصه، خصوصًا إن كان أقرب إلى معدل النجاح.

دائمًا يكون الأمر على مستوى المعايير، لكن هذه المرة من داخل الأنساق الوظيفية؛ أي التي يعهد لها بتنظيم الدور بدقة شديدة تجعل سلوك المكلف بالدور مقيّدًا ومتوقَّعًا. بالرغم من ذلك، من الصعب جدًّا أن نقول إن السلوك يأتي موافقًا للمعايير المُكرهة، وإن كان حامل الدور يوجد بين مطرقة الوضعية وسندان انتظارات الشركاء في النسق. ومن ثم، هناك مجازفة في كل محاولة لاستنباط السلوك بإعمال معايير الأدوار التي يستند إليها الموظفون الذين يعتبرون المجتمع كله عبارة عن أنساق وظيفية؛ ومرد ذلك أن الفاعل متملص من الدور، وهذا الأخير يكتنفه غموض<sup>(54)</sup> مرتبط بـ:

- قدرة تأويل معايير الدور من طرف الفاعلين.
- تداخل الأدوار (أدوار الأب والزوج والأستاذ تضايق دور الباحث).
- كون الأدوار مركبة من أدوار فرعية (أستاذ-باحث، مثلاً).
- لبس في المعايير نفسها التي تعرف الدور (على الباحث أن يحترز من الموضوعة الفكرية، لكن عليه في الآن نفسه ألا يكون منغلِقًا على الأفكار الجديدة).

هذه الخصائص الأربع هي التي تعطي لمالك الدور القدرة على التلاعب معه، فتضفي عليه بعدًا استراتيجيًّا يصعب معه تنزيل الماكرو لوحيه على الميكرو من دون تدقيق لمسار الرسالة. لا يتأتى التدقيق الذي يجنب التيه إلا باستجلاء آليات العبور.

(53) اقتبست المثال من كتاب محمد الشرفاوي، انظر:

Cherkaoui, *Le paradoxe*, p. 144.

(54) Boudon, pp. 91-114.

## رابعًا: نماذج لآليات الانتقال

ينغلق كتاب ارتباط الميكرو-ماكرو على خاتمة بعنوان «ربط الميكرو والماكرو» من توقيع مانس وسالمسر، يعرضان فيها باقتضاب في جزئها الرابع والخامس حلول الانتقال بين المستويين. ويفردان العبور من الميكرو إلى الماكرو بالميكانيزمات الآتية:

• التجميع: يوصف بكونه صيغة بسيطة تتأسس على كون الكل يساوي مجموع الأجزاء. رأى النور في الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يعتمد على حساب المتغيرات المركبة (الإنتاج الوطني، الدخل الوطني، الاستهلاك العام). تستعمله السوسيولوجيا كذلك اقتصارًا على الظواهر الناتجة وليس الناشئة، أي التي يكون فيها الواقع الاجتماعي حصيلة للجمع الحسابي لأفعال الأفراد. غالبًا ما يساق في هذا الباب مثال كلاسيكي، وهو الانتحار عند دوركايم الذي يساوي مجموع انتحار الأفراد<sup>(55)</sup>، لأن المنتحرين مشتتون في أرض الله الواسعة، وفعل أحدهم لا يؤثر في فعل الآخر، وهو ما يعني انتفاء التبعية البينية. لكن دوركايم مصر على جعله منبثًا لدحض نظرية التقليد لغابرييل تارد<sup>(56)</sup>، مستنجدًا بالتبعية البينية للأسباب في غياب تلك التي تخص الأفراد.

تعرضت هذه الآلية لانتقاد<sup>(57)</sup> مفاده أن المعدلات الاجتماعية في الاقتصاد وغيره ليست إلا إحصاءات ذات قيمة وصفية، يستلزم تأويلها معرفة السياق الذي أنتج الواقع الذي تصفه. ويستدعي التفسير بالضرورة (السببية المتعددة) وقائع لامتناسة لأنها متممة إلى مجالات مختلفة؛ فيكون التجميع بذلك غير ممكن.

• توليف التفاعلات مع عوامل أخرى: هنا تتركب متغيرات الأجزاء في ما بينها، إضافة إلى متغيرات تنتمي إلى النسق المباشر والأنساق غير المباشرة. وتبنى المتغيرات بحسب أهميتها للإشكالية. وتكمن الصعوبة، بحسب كاتب الخاتمة، في الثقل الراجع إلى كل عامل على حدة في ظهور الواقع موضوع البحث. ويمكن، إحصائيًا، حساب ذلك بتقنيات الترابطات المتعددة المتغيرات، لكن يطرح تحدًا آخر: إذا كانت المتغيرات من بناء الباحث، فكيف سيتم الأخذ في الاعتبار دوافع الأفراد الذين هم دعامة الظاهرة؟ وبأي طريقة ستركب؟ يجيب فيير: بإنتاج أنواع مثالية تركز المشترك.

• خلق وتعزيز أو إعادة إنتاج الماكرو: هنا الماكرو لا يتأني فقط انطلاقًا من وضعيات التفاعل، بل هو مزيج من خاصيات منبثقة إبان الفعل ورد الفعل مع عناصر ماكرو. هذه السيرورة تنتج ماكرو جديدًا، تدعم الكائن أو تعيد إنتاجه. الكل عبر «منظومة تبادل الخطاب» التي تعتبر صلة وصل بين التفاعل

(55) Richard Münch & Neil J. Smelser, «Relating the Micro and Macro,» in: Alexander et al. (eds.), p. 377; Cherkaoui, *Naissance*, pp. 31-33.

(56) Gabriel Tarde, *Les lois de l'imitation*, Collection Les classiques des sciences sociales (Québec: Edition Numérique, 2004), pp. 133-134, 139, 281.

(57) Reinhard Wippler & Siegwart Lindenberg, «Collective phenomena and rational choice,» in: Alexander et al. (eds.), pp. 135-152.

الآني والمكاني والبنيات التي تُدمج كما هي أو بتغيير ما بحسب تأثير التفاوض فيها. بمعنى آخر؛ آلية الربط ميكرو-ماكرو يجب البحث عنها في التفاوض، أي في منظومة تبادل الخطاب.

• الامتثال: الميكرو يمثل لأوامر الماكرو من خلال المراقبة الاجتماعية والعقاب الاجتماعي، وهو آلية انتقال ابتدعتها نظرية الأدوار الوظيفية لميرتون<sup>(58)</sup> بتأزر مع نظرية النظام الاجتماعي لتالكوت بارسونز<sup>(59)</sup>. ماذا عن سلوكيات مقاومة؟ إنها تصنف في خانة الانحراف حتى لا تفند هذا الحل الانتقالي.

أما الماكرو فيعبر إلى الميكرو عبر آليتين، هما:

• الماكرو كاستدخال: القول هنا يكون مكونات الماكرو (لغة، معايير، وغير ذلك) تُفند إلى الأفراد عبر التنشئة، فتمارس ضبطاً على السلوك والتفاعل.

• الماكرو كواضع للحدود: حل العبور هذا لا يقول بالاستدخال المطلق، بل يرى في المتغيرات الماكرو أطراً تُؤوي سيرورات الميكرو (الفعل والتفاعل)، مع الأخذ في الاعتبار كونها بدورها يُعاد إنتاجها، تُؤول أو تُبدل عبر الابتكار، أو الاستراتيجية (التلاعب)، أو التصنيف عبر النشاط الذهني للفاعل.

هل من قيمة تطبيقية لهذا المُركّز من حلول العبور؟ بالطبع لا. لماذا؟

• لأن لها من التجريد والعمومية ما لا يمكن من تنزيلها أثناء دراسة إشكالية معينة.

• لأنها تستخدم مفاهيم جاهزة (استدخال، إعادة الإنتاج، امتثال، تنشئة) وهي في نهاية المطاف مجرد وصف لسيرورات، وليست أدوات تفكيكية تفسيرية.

• لأن هذه النماذج بدورها تحتاج إلى تفسيرها كمعطيات سوسيولوجية. فمثلاً، عند قولنا بانعدام حوادث السير في مجتمع ما لأن السائقين الأفراد يمثلون لقواعد مدونة السير، وأن هذا الامتثال هو آلية العبور من أفعال الأفراد إلى انعدام الحوادث، نكون كمن وصف السيرورة لا كمن فسرها. ما يجب فعله هو استجلاء ميكانزمات الامتثال.

• ليست كل النظريات التفسيرية، ميكرو كانت أو ماكرو، تستوجب تبيان آليات الانتقال؛ فقط التي لا تحترم مبدأ التجانس بين وحدة الملاحظة والتحليل من جهة والإشكالية من جهة أخرى. هذه النماذج التي عرضها مانش وسمالسر أهملت هذه الخاصية الفاصلة. فالامتثال للماكرو كآلية عبور إلى الميكرو، مثلاً، تحت طائلة المراقبة والعقاب الاجتماعيين لا يصلح لفهم ظواهر التنظيمات: أولاً، لأن هذه الأخيرة تتموقع في الميزو، وهو لا يحتاج أصلاً إلى آليات الانتقال ما دامت وحدة الملاحظة تتموضع في مستوى الإشكالية نفسها. ثانياً، قد ينتج التنظيم قواعد لا تلتقي دائماً مع قواعد المجتمع. فالتضامن على سبيل المثال، بوصفه قيمة اجتماعية أوجب المجتمع الامتثال لها، لا يدعن له الفاعلون في

(58) Robert King Merton, *Éléments de théorie et de méthode sociologique* (Paris: Armand Colin, 1997), pp. 260–292.

(59) Talcott Parsons, *The Social System* (Oxford: Taylor and Francis, 2005), pp. 201–243.

التنظيمات على نحو مستمر؛ إذ لا يمكن لمصلحة مراقبة الجودة أن تمثل لهذه القيمة فتتزامن مع قسم الإنتاج كلما تعلق الأمر بمراقبة مطابقة المنتج لمعايير الجودة.

لنقل، إذاً، إنه ليست هناك قوالب مُعدّة سلفاً للانتقال، ضدّاً على أولئك الذين ذهبوا هذا المذهب<sup>(60)</sup>؛ فـ «لكل حادث حديث»، ويستحيل، إلى حدود ما وصلت إليه اليوم مناهج العلوم الاجتماعية، تصور حل موحد للربط بين مستويات الواقع. من أجل هذا، ينبغي أولاً اختزال قسري للمستويات؛ الماكرو في الميكرو أو الميكرو في الماكرو. هناك محاولات بين دعاة هذا الطرح أو ذاك (كولمان، كولينز، بودون، بورديو). ثم ينبغي اقتراح نظرية موحدة للاجتماعي، وهو أمر مستعص. نعم، كانت هناك محاولات (كولمان وبارسونز)، لم تُجدِ نفعاً لأنها اختزالية راديكالية (كولمان)، أو ضعيفة (بارسونز وشيلز)<sup>(61)</sup>، لأنها حاولت الاحتفاظ بالمشارك بين النظريات فكانت الحصيلة مقترحات لا تفي بالغرض). ومن ثم، إذا استحال اختزال المستويات، واستحال التوحيد النظري، استحال كلاً من توحيد آليات الانتقال.

في حصيلة الأمر، لكل إشكالية بحثية طرق عبور خاصة بها، تُبتكر وتبنى في مكانها وزمانها.

سنعرض في ما يلي بعض الدراسات التي وقفت عند آليات العبور، لأنه ليس كل الأبحاث تغلح في ذلك<sup>(62)</sup>.

وسنهتم بمثال عن الربط الذي استعمله دوركايم لتفسير ظهور الظاهرة الدينية انطلاقاً من «ضروب الفعل» التي يأتيها الأفراد، ثم سأحاول كذلك تقديم السجال بين السوسيولوجيين؛ الأميركي جيمس كولمان والمغربي-الفرنسي محمد الشرقاوي، في موضوع تبيان فيبر لآلية الانتقال من الأخلاق البروتستانتية إلى الرأسمالية من عدمه، وسأنتهي بعرض مقتضب لـ «تركيب الأفعال الفردية» عند ريمون بودون.

## 1. دوركايم وانبثاق الدين

ما سأعرضه حول ميكانزمات العبور عند دوركايم مقتبس من تأويل السوسيولوجي محمد الشرقاوي في كتاب له بالفرنسية يمكن ترجمة عنوانه إلى العربية بـ «ولادة علم: السوسيولوجيا بحسب دوركايم»<sup>(63)</sup>.

الشرقاوي، في محاولته استخراج حل الانتقال الدوركايمي من سلوك الأفراد إلى انبثاق «الأشكال الأولية للدين»، يعيد، على نحو مقتضب، وصف السيرورة التي يكونون عليها وهم في غمرة «التعبد». وهذا لا يخلو، كما عودنا دوركايم، من استعمال عوامل مورفولوجية (الحجم، والكثافة المادية،

(60) James S. Coleman, *Foundations of Social Theory* (Cambridge: Harvard University Press, 1990).

(61) Talcott Parsons & Edward A. Shils, *Toward General Theory of Action: Theoretical Foundations for the Social Sciences*, Neil J. Smelser (intro.) (London; New York: Routledge, 2001), pp. 3–46.

(62) يعترف دوركايم بكونه عاجزاً عن الوصف الدقيق لسيرورة التفاعل الذي يجعل الفرد المسالم يتحول إلى وحش عندما يندس في حشد. ولعدم قدرة دوركايم على النفاذ إلى ميكانزمات هذا التحول، فإنه يلجأ، اعترافاً منه، إلى التعابير المجازية، انظر:

Durkheim, note 2, p. 116.

(63) Cherkaoui, *Naissance*, pp. 44–52.

والكثافة الحركية). وتفترض سيرورة انبثاق الدين المقترحات التالية التي هي في الوقت نفسه عناصر وصفية:

- وجود تجمع لأفراد مركز زماناً ومكاناً. التركيز يرفع الكثافتين، فترتفع وتيرة التفاعلات.
- التجمع بغرض الاحتفال بحدث ما يختلف مطلقاً عن الأنشطة اليومية المألوفة. الأنشطة العادية لا تركز في المكان والزمان وجود الأفراد مجتمعين، فالتضامن آلي وليس عضويًا تكامليًا.
- الاحتشاد وحده كفيلاً بالتأثير في السلوك. يصعب على الفرد أن يسير ضد التيار. إنه يقيس سلوكه وإحساسه على أعضاء الحشد. تتأجج الأحاسيس بفعل الحماسة المترتبة على الكثافة وبالتأثير البيئي التماثلي لمكونات المجموعة.
- يتعزز المشهد بالنقر على أدوات الإيقاع. يصاحبه غناء ورقص جماعيان. يذوب الفرد في المجموعة. فينشأ فوران جمعي سيفصل تدريجيًا كل فرد عن هويته الذاتية.
- سينسلخ الفرد كلية عن شخصه عبر طقس الأفتنة وطلاء الصباغة، فيتكون وعي جمعي يشل بالتدريج الوعي الفردي. يتقوى الأول على حساب الثاني باستعمال الرموز والطوطم.
- ينبثق الوعي الجمعي على إثر الفوران الجماعي، ويخلق لنفسه إبان الحدث المحتفى به الاستثناء، ويضفي على الجمعي المهابة والسمو بالسماح لخرق قواعد ذات إكراه وعقاب خارج هذا الزمان وهذا المكان كالترخيص مثلاً، بل تشجيع علاقات حميمية ممنوعة.
- يقول دوركايم «في هذا الوسط المتسم بالفوران ومن هذا الفوران نفسه تنبعث، على ما يبدو، فكرة الدين. ودليل ذلك أنه في أستراليا لا يتجلى النشاط الديني إلا عند انعقاد مثل هذه التجمعات [...] خارج احتفالات القبيلة والعشيرة، الزمان تملؤه وظائف لائكية ومدنسة»<sup>(64)</sup>. لا ينشأ الدين إذًا في «عزلة الرسول الموحى له». ينبثق من الحشود من جراء انصهار وعي الأفراد فرادى في وعي جمعي جامع جامع. يقول الشرقاوي عن هذه السيرورة إنها «تصف آلية أولية للانبثاق ليس فقط للدين، بل حتى للقاعدة الأخلاقية والمعيار الاجتماعي»<sup>(65)</sup>.

إذًا، آلية العبور هذه «أولية»، لكن «لا نسأل دوركايم أكثر مما يمكن أن يعطيه» بحسب تعبير الشرقاوي. نشأة ظواهر ماكروسوسولوجية كهذه ليس من السهل بناء نموذج كامل متكامل بشأنها. فالدراسة الإمبريقية تكاد تكون مستحيلة لكون زمان رصدها يفوق بكثير حياة الدارسين.

لماذا هي أولية؟ لأنها غير مكتملة؛ فهي تجعل التكون التدريجي لإحساس فردي بشيء خارق خارج عنه مردّ الإحساس الديني. لكن تبقى صفة الجمعي لهذا الإحساس غير معلومة؛ إذ كيف يصير مشتركًا،

(64) Ibid., p. 47.

(65) Ibid., p. 48.

أي كيف نمر من إحساس فردي إلى إحساس جماعي؟ خصوصاً أن الإحساس الجماعي الديني هو البعد المركزي للشكل الأولي للدين.

نعم، الإحساس الديني فردي ينبعث من الفوران الجماعي الذي هو حالة نفسية جمعية. الفوران الجماعي ينشأ عن الأفراد إحساساً وسلوكاً؛ لا عبر تجاور أو تجميع للسلوك، بل عبر تركيب ما يجعل الانتقال مفهومًا. هذا التركيب يجب أن يؤلف بطريقة ما عوامل مورفولوجية، حجم الجماعة المحتفلة بالحدث وكثافتها (يحددان شدة العلاقات البينية)، مع عامل آخر، هو التباعد الزمني بين الحياة الجمعية والحياة الاجتماعية العادية عبر تردد متباعد في الزمن. المفارقة الكبيرة بين الحياتين (أنشطة مدنية مقابل أنشطة لامدنية) تدكي إحساساً عميقاً تجاه شيء أضيفت عليه صفة القداسة لفرادته: إنه الإحساس الديني. لكن مؤلف الحياة الأولية للأشكال الدينية لم يوضح ارتباطات المتغيرات الثلاثة. وهذا مكمّن ضعف آلية انتقاله.

## 2. سجل كولمان/ الشيرقاوي حول فيبر

بالنسبة إلى كولمان، لم يفلح فيبر في كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية في ربط المتغير الماكروسوسيولوجي الأول (الأخلاق) بالمتغير الماكروسوسيولوجي الثاني (الرأسمالية)، لأنه لم يوضح على أي جسر عبّر من الدين إلى نظام اقتصادي جديد. ثم يجب أن نلاحظ أن فيبر لم يقتصر على محاولة فهم ظهور الرأسمالية بالدين، وإلا سيكون كمن يفسر الاجتماعي بالاجتماعي، المبدأ الدوركايمي الشهير. وانسجاماً مع مبدئه الفهمي، يصبح لزاماً عليه النزول من متغير «كلياني» إلى متغير «فرداني» ثم، مرة أخرى، الصعود إلى المتغير الكلياني التابع المراد تفسيره. هكذا يكون مؤسس السوسيولوجيا الألمانية منسجماً مع طرحه المنهجي الإيستيمولوجي الوارد في محاولات في النظرية العلمية، الذي يقول بنجاعة التفسير الذي يستنبط الظواهر من الأفعال الفردية.

بالنسبة إلى كولمان، فيبر لا يمكنه أن يفيد في الانتقالات بين مستويات الواقع، ولهذا السبب فإن نظريته قاصرة عن تفسير الظواهر التي تناولتها. بمعنى آخر؛ عند غياب حل الانتقال، مهما كانت براعة التفسير، فإنه يبقى ناقصاً. لم يكن نيكوس موزليس متفقاً مع هذا الرأي، فـ «هناك أمثلة كثيرة للتعامل السيئ الذي يواجهه منظرو الاختيار العقلاني النصوص الكلاسيكية، خصوصاً نصوص ماركس وفيبر. أحسن مثال على ذلك هو طريقة تعامل كولمان مع أعمال فيبر»<sup>(66)</sup>. ثم يسترسل موزليس قائلاً إن ما يعيبه السوسيولوجي الأميركي على هذا الأخير هو: «كولمان يقول بالضعف الكبير لنظرية فيبر لأنها تريد إحداث علاقة سببية بين البروتستانتية وازدهار الرأسمالية من دون استكشاف الروابط ماكرو-ميكرو (لتوضيح بأي ميكانيزمات خاصة يؤثر المذهب البروتستانتية في الممارسات اليومية للأفراد)، ولا

(66) Nicos Mouzelis, *Sociological Theory: What Went Wrong? Diagnosis and Remedies* (London; New York: Routledge, 2003), p. 34.

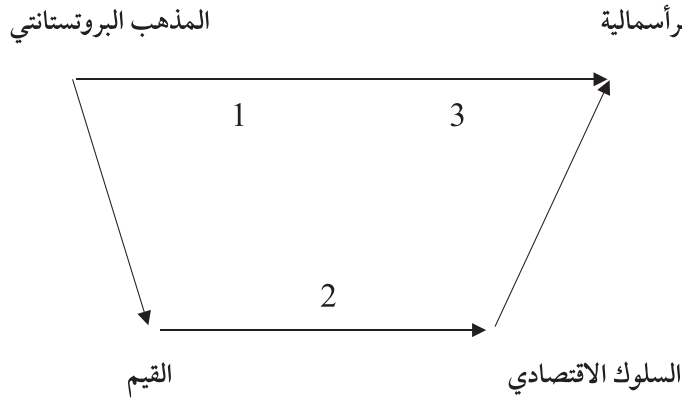
الروابط ميكرو-ماكرو (ما التغيير الذي وقع في ممارسات الأفراد فرادى فأدى إلى ظهور المقابلة الرأسمالية، ثم إلى ازدهار الرأسمالية الاقتصادية)»<sup>(67)</sup>.

يقول كولمان بوضوح: «من أجل استكشاف ما الذي يجب فعله لصيغة عبور مناسب بين الميكرو والماكرو، سأعرض مثالاً لعبور غير موفق. المثال مأخوذ من السوسولوجيا الكلاسيكية؛ إنه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية لماكس فيبر»<sup>(68)</sup>. يرى كولمان أنه يمكن تفكيك النظرية الفيبرية إلى ثلاثة مقترحات. أولها: المذهب البروتستانتى يولد عند المنتسبين إليه قيماً ما. ثانيها: إن الأفراد المعتقدين هذه القيم لهم توجه معين إزاء السلوك الاقتصادي. ثالثها: توجهات محدّدة للسلوك الاقتصادي تساعد على ظهور تنظيم اقتصادي رأسمالي في المجتمع.

وبحسب السوسولوجي الأميركي، فإن هذا المقترح الأخير هو أضعف حلقة في النظرية الفيبرية. لنفترض أن المنتسبين إلى البروتستانتية لهم قيم ذات المضمون الديني والاقتصادي نفسه، هذا لا يعني بالضرورة أن الديني يؤثر في الاقتصادي. كولمان يرى أن فيبر لم يجد قناة العبور من مجال القيم إلى مجال الأنشطة. ثم على اعتبار أن روح الرأسمالية هي في الآن ذاته خاصية فردية واجتماعية، فإن فيبر لم يفلح في إظهار كيف تنتقل من معتقدات فردية إلى المعايير الاجتماعية، ولم ينجح في الإقناع بأهمية تلك المعايير للممارسة الرأسمالية. ويختتم كولمان نقده باعتبار أطروحة فيبر ثقافية مقلّعة، ليس إلا.

### \* الخطأطة (1)

العلاقات بين المستوى الماكرو (الدين والرأسمالية) والمستوى الميكرو (القيم والسلوك الاقتصادية)



\* «باخرة كولمان» كما يسميها علماء الاجتماع، وهي خطأطة الانتقالات ماكرو-ميكرو-ماكرو.  
المصدر:

James S. Coleman, «Microfoundations and Macrosocial Behavior,» in: Jeffrey C. Alexander et al. (eds.), *The Micro-Macro Link* (California: University of California Press, 1987), p. 155.

(67) Ibid.

(68) James S. Coleman, «Microfoundations and Macrosocial Behavior,» in: Alexander et al. (eds.), p. 154.

ينفي محمد الشرقاوي هذا جملة وتفصيلاً، ويحاول استنباط الميكانيزم الفيبري للانتقال من خلال تأويله لكتابه<sup>(69)</sup>، فجاءت ردوده على كولمان كالتالي:

• لم يكن في نية فيبر إثبات تأثير إيجابي للدين في الاقتصاد الرأسمالي. فأحد المبادئ الموجهة لـ «الأخلاق البروتستانتية» هو نفي التحديد الأحادي للسببية. لو أراد فيبر أن يبيّن ترابطات الدين البروتستانتية بالرأسمالية لوصل إلى عكس ما توقعه، لأن البروتستانتية في صيغتها الخالصة كانت مترامنة مع الركود الاقتصادي، بل أكد فيبر غير مرة أن ازدهار الرأسمالية في القرن السابع عشر تزامن مع انحطاط الدين، فما يتوافق مع النظام الاقتصادي المستجد هو التأويل الكلفاني للبروتستانتية.

• هدف فيبر ليس تأريخ ظهور الرأسمالية التي كانت بعض مظاهرها موجودة في حضارات أخرى كالصين أو في العصور الوسطى، ثم إن أعمال فيبر المقاربة التاريخية ليس لربط الرأسمالية بالدين، بل لتبيان أسبقية روح الرأسمالية على النظام الرأسمالي.

• علاقة الدين بالقيم التي تترجم بحسب كولمان المرور من الماكرو (الدين) إلى الميكرو (القيم) خاطئة لسبب بسيط هو أن القيم والدين ينتمي كلاهما إلى الماكرو. الشيء نفسه لروح البروتستانتية التي تعتبر في خطاطة الانتقال للوسولوجي الأميركي مُنغِيرَ ميكرو على الرغم من كونها ماكرو.

• انتقاد كولمان لفيبر على أنه لم يوضح آلية المرور من المعيار إلى الفعل ليس في محله، بل على العكس، أثار عالم الاجتماع الألماني العلاقة بين المعتقد المعياري والسلوك في أماكن كثيرة من كتابه وموضعها في آلية الربط. وهنا يحيل الشرقاوي على فيبر: «إن فكرة الاختبار هي الخطاطة الرابطة بين الاعتقاد والأخلاق». إذاً، فـ «الاختبار» (اختبار الإيمان) أو «التوكيد» (توكيده) هما آليتا الانتقال من الماكرو (المعيار) إلى الميكرو (فعل البروتستانتية الكالفيني الذي حثّه المعيار على سلوك فيه روح الرأسمالية: توفير من أجل الاستثمار، عدم الإفراط في الاستهلاك، اعتبار العمل كهدف في الحياة). يضاف إلى ذلك توكيد الإيمان واختباره عبر نشاط مهني يومي.

لماذا لم يقنع هذا التفسير بألية الربط هذه كولمان؟ لأن فيبر لم يلجأ إلى فرضيات مستوحاة من الاختيار العقلاني الذي يدافع عنه كولمان، والتي تجعل المنفعة المنتظرة أساس كل فعل. على العكس، فعل البروتستانتية الكالفيني يفسر بمعتقدده وليس بغاياته: إنها العقلانية القيمية.

يعيب كولمان على فيبر، كذلك، عدم توضيحه طرق الانتقال من السلوكيات الفردية الاقتصادية (ميكرو) إلى تنظيم اقتصادي رأسمالي (ماكرو). بالفعل، بحسب تأويل الشرقاوي، لم يتطرق كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية مباشرة إلى المسألة. عاب كولمان على فيبر أنه لجأ في تفسيره إلى متغيرات لا-اقتصادية؛ أي خارجية وذات طبيعة ثقافية مركزة في «روح الرأسمالية». وبحسب تأويل

(69) Mohamed Cherkaoui, «Les Transitions micro-macro: Limites de la théorie du choix rationnel dans les fondations of social theory,» *Revue française de sociologie*, vol. 44, no. 2 (Avril-Juin 2003), pp. 231-254.



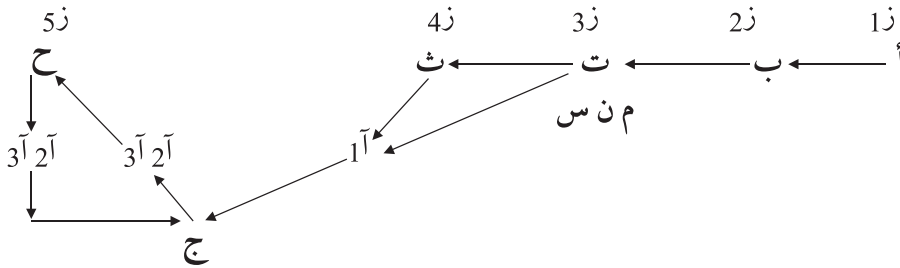
الشرقاوي، اعتمد السوسولوجي الألماني على دمج متغيرات ماكرو-اقتصادية وماكرو-اجتماعية (تنظيمات، معايير) وأفعال فردية وآليات الانتشار والتنافس التي ترَكَّب هذه الأخيرة.

عاب كولمان كذلك على فيبر عدم تبيانه آليات الانتقال بين البروتستانتية والقيم (التي موضعها كولمان في المستوى الميكرو، رغم أنه تعامل معها على أنها ماكرو في كل كتابه<sup>(70)</sup>). ثم انتقده لعدم صياغته طرق المرور من السلوك الاقتصادي لكل فرد (العامل والمقاول) إلى الرأسمالية. ثم دحض نظريته لأنها تخالف خطأ آليات الانتقال التي اقترحها، والتي سميت في الأدبيات السوسولوجية والاقتصادية «باخرة كولمان». وهكذا، كل نظرية تفسيرية لا تطابق خطاطته فهي معيبة.

بدلاً من هذه الخطاطة الكولمانية القارة، صاغ الشرقاوي خطاطة متحركة لآليات المرور بين المتغيرات الفيبرية التي حددها في ستة متغيرات (انظر الخطاطة 2): أ. الأرثوذكسية الدينية. ب. البروتستانتية الزاهدة (تأويل أ). ت. الأخلاق الزاهدة العلمانية (غير متوقعة وغير إرادية). ث. روح الرأسمالية. ج. الأفعال الفردية. ح. الرأسمالية المعاصرة (غير متوقعة وغير إرادية). الرمز «ز» إلى سيرورة زمنية.

## الخطاطة (2)

### خطاطة متحركة لآليات المرور بين المتغيرات الفيبرية



المصدر:

Mohamed Cherkaoui, «Les Transitions micro-macro: Limites de la théorie du choix rationnel dans les foundations of social theory,» *Revue française de sociologie*, vol. 44, no. 2 (Avril-Juin 2003), p. 244.

أما آليات المرور بين المتغيرات، فهي ثلاث:

• آلية 1 (الاختبار والتوكيد): تربط «ت» (الأخلاق الزاهدة العلمانية) و«ث» (روح الرأسمالية) ب«ج» (الأفعال الفردية). بمعنى آخر؛ الأخلاق ليست وليدة التنشئة بحسب النظريات المعيارية، ولا وليدة «المنفعة المتوقعة» بحسب نظرية الاختيار العقلاني، بل وليدة الاختبار والتوكيد (أي اختبار الإيمان وتوكيده).

• آلية 2 (آلية الانتشار)، وآلية 3 (آلية المنافسة)، اللتان تركبان أفعال الأفراد لتعطيّا «ح»، الرأسمالية.

نلاحظ أن آليتين اثنتين تركبان بالتوازي أفعال الأفراد (المنافسة والانتشار) لتنتج ظاهرة ناشئة لم تكن في الحسبان وهي النظام الرأسمالي، لكن هاتين الآليتين، أدمجتا بدورتهما في أثر رجعي تمارسه الرأسمالية كنظام على أفعال الأفراد، فينتج من ذلك تأثير دوراني منغلق بين الأفعال والرأسمالية عبر المنافسة والانتشار دونما حاجة إلى الأساس الديني، أي إنه مع مضي الوقت استقلت ظاهرة الرأسمالية تدريجيًا فأصبحت تنتج نفسها بنفسها من دون تبعية للأخلاق البروتستانتية. والخطاظة تدمج الزمان (ز) لتأكيد انبثاق الظواهر والحاجة إلى مدد طويلة لظهور تأثيراتها.

### 3. التركيب بحسب بودون

يلخص بودون براديعم الفعل في صيغة مُرمزة تحاول تركيب ثلاث دوال Fonction بالمعنى الرياضي فتجعل:

- الظاهرة (ظ) دالة للأفعال الفردية (أ).
- الأفعال الفردية (أ) دالة للبنىات (ب)، وهي دالة تكثيف الفعل مع الوضعية، أي إن الفعل تكون له قابلية الفهم.
- البنىات (ب) دالة لمعطيات ماكرو-اجتماعية (مأ).

إن تفسير الظاهرة (ظ)، بحسب براديعم الفعل، يرجع، إذاً، إلى تدقيق حدود الصيغة المختصرة التالية:  $ظ = ظ\{أ\}ب\{مأ\}$ . وفي الوقت نفسه فإن «ظ» هي أثر تركيب أي ناشئ: «يمكن في بعض الأحيان فهم هذا الأثر على نحو حدسي كإقبال الناس بكثرة لشراء سلعة، اعتقدوا لسبب ما أن ثمنها سيرتفع. ينشأ عند ذلك سُح السلعة فارتفع ثمنها. إنه نوع من الآثار الناشئة السهلة التركيب»<sup>(71)</sup>.

في أغلب الأحيان، تبقى التأثيرات المركبة غامضة من دون مجهود تحليلي، لأن تركيب أفعال الأفراد يتطلب البحث عن معطيات كافية حولهم، إضافةً إلى تركيز كبير. لمزيد من التوضيح يقتبس بودون من كولمان دراسته حول انتشار الأدوية الجديدة بين الأطباء؛ إذ يلاحظ في البداية أن سيرورة الانتشار بطيئة، ثم ترتفع إلى أقصاها (عندما يتبنى طبيب واحد من أصل اثنين الدواء الجديد) فتتحدّر إلى أدناها في صفوف أطباء المستشفيات العمومية، بعكس أطباء القطاع الخاص الذين يقبلون ببطء شديد على الدواء الجديد. خلاصة التحليل أن أفعال الأطباء رُكبت في ما بينها لتعطي هنا بطئًا، وهناك سرعة في سيرورة التبنى بتأثير آلية النفوذ البين-شخصي.

عرض السوسولوجي الفرنسي المعاصر أمثلة كثيرة لآليات العبور التي توصل إلى الأثر الناتج (الظاهرة)، لا يتسع المجال لعرضها واستنتاج الخلاصات في ما يخص الانتقالات بين مستويات الواقع.

(71) Raymond Boudon, *La Place du désordre*, Collection Quadrige (Paris: PUF, 2004), p. 67.

نختم هذه الفقرة بمقولة لبوردون تركز كل الخلاصات الممكن استنباطها بشأن أهمية الانتقال واشترائه في العملية التفسيرية: «إن عملية تحديد الآثار التركيبية ليست دائماً سهلة، بل تتطلب تدريباً مسترسلاً. إن التركيب، للعقل البشري بمنزلة حساب التفاضل، وكما هو، وجب تعلمه»<sup>(72)</sup>.

## خاتمة: الميزو والهابتوس و«الأشكال» رفض لثنائية الميكرو-ماكرو

هل أن «الهابتوس» و«الشكل» آليات انتقال نافذة كيفما كان السؤال المطروح؟

في كتاباته، وعلى حد علمي، لم يطرح بوردو إشكالية ذات بعد إستيمولوجي ومنهجي كتلك التي تخص المرور بين مستويات الاجتماعي، بل إنه يرفض صراحة ازدواجية الواقع ويقول عن الثنائية الميكرو-ماكرو إنها خاطئة ومضللة: «أعتقد أن كل التقابلات من قبيل الميكرو-الماكرو، الذاتية-الموضوعية [...] هي تقابلات خاطئة ولا تصمد ولو هنيهة للتحليل النظري»<sup>(73)</sup>. إنه يصف، في الحوار نفسه، التقابل الفردي-الاجتماعي بالغبي، ويستشهد بمقولة باسكال «العالم يضمني وأنا أضمه». بمعنى آخر؛ لا وجود لمستويات واقع منفصلة عند بوردو. هناك مستوى واحد يمتزج فيه الفردي والاجتماعي دونما القدرة على العزل.

وهكذا، جاز لي القول إن السوسيولوجي الفرنسي، من حيث إنه يرفض تراتبية الواقع، فإنه لم يكتثر لقنوات العبور. وعلى شاكلته، الألماني الكلاسيكي جيورغ زميل Georg Simmel الذي لم يثر مسألة العبور وإشكالياتها على نحو مباشر.

كيفما كان الحال، يمكن ترتيب سوسيولوجيا بوردو في النوع التاسع من جدول تصنيف النظريات المذكورة سابقاً، لكونه يحاول أن يستجلي انتظامات الأفراد بإعمال البنات. ومن هذا المنطلق، يكون لزاماً بناء جسر يوصل البنات بالأفعال الفردية. والجسر، في تأويل لبعض علماء الاجتماع، هو الهابتوس.

ليس استعمال هذا المفهوم وليد بوردو، فهو نفسه يعترف بأسبقية استعماله من طرف أرسطو، وفير، ودوركايم، وموس، وهوسرل وآخرين. ويحيل الهابتوس على استعدادات مُبَيَّنَّة ومُبَيَّنَّة تكون في حالة افتراضية تنبعث انسجاماً مع وضعية الوكلاء. وللهابتوس من القوة ما يجعله يؤلف المسارات الفردية مع الاجتماعية، والاختيارات الفردية مع البنات الاجتماعية. ومن هنا فإن الهابتوس هو القناة التي تغرف من بحر المجتمع لتصب في معين الفرد عبر التنشئة حتى قبل تعلمه، وهو طفل، لغة الأم. لكن

(72) Ibid, p. 69.

(73) بيير بوردو في حوار مع المؤرخ روجي شارتيي، انظر:

Roger Chartier, «Pierre Bourdieu – Le monde me comprend mais je le comprends: Entretien avec l'historien Roger Chartier diffusé dans 'Les chemins de la connaissance' (partie 3, 1988).» Sociotoile, accessed on 25/6/2019, at: <http://bit.ly/2FwAyh5>

البعض الآخر ممن تخصصوا في إشكالية الانتقالات نفوا أن يكون الهابيتوس قنطرة عبور؛ إذ يكتنفه غموض شديد لأنه تنزيل للبنية في الفعل الذي هو بدوره يقوي البنية، مع عدم استحالة تفتت ذاتية الوكيل. «في الخطاطة البوردويزية، لا إشكالية الميكرو-الماكرو، ولا مسألة الفرد-البنية لهما قابلية الحل»<sup>(74)</sup>، كما يقول جوناثان تارنر. الهابيتوس لا يحدد أي مظهر من المظاهر في الفرد (الذهن، أو الإدراك، أو السلوك) يتأثر، وبأي بعد من أبعاد البنية الاجتماعية، والعكس صحيح. ويختم تارنر بقوله: «إننا نقول بكل بساطة إن العلاقة بين البنية والفرد يتوسطها الهابيتوس، ونكون كمن سمي السيرورة، من دون توضيح أكثر».

## References

## المراجع

Alexander, Jeffrey C. et al. (eds.). *The Micro-Macro Link*. California: University of California Press, 1987.

Boudon, Raymond. *La logique du social: Introduction à l'analyse sociologique*. Collection Pluriel 25. Paris: Hachette Littératures, 1990.

\_\_\_\_\_. *La Place du désordre*. Collection Quadrige. Paris: PUF, 2004.

Bouglé, Célestin. «Remarque sur le polytélisme.» *Revue de métaphysique et de morale*. vol. 22, no. 5 (1914).

Bridel, Pascal. «Quelques réflexions sur l'idée de 'main invisible'.» *Revue européenne de sciences sociales*. vol. 26, no. 82. L'économie dans la société: Ve colloque annuel du groupe d'étude «Pratiques sociales et théories (1988).

Calhoun, Craig, Chris Rojek & Bryan Turner. *The Sage Handbook of Sociology*. London: Sage Publications, 2005.

Chartier, Roger. «Pierre Bourdieu - Le monde me comprend mais je le comprends: Entretien avec l'historien Roger Chartier diffusé dans 'Les chemins de la connaissance' (partie 3, 1988).» Sociotoile. at: <http://bit.ly/2FwAyh5>

Cherkaoui, Mohamed. «Le réel et ses niveaux: Peut-on toujours fonder la macrologie sur la micrologie?» *Revue française de sociologie*. vol. 38, no. 3 (juillet-Septembre 1997).

\_\_\_\_\_. *Le paradoxe des conséquences*. Genève: Librairie Droz, 2006.

Cherkaoui, Mohamed. *Naissance d'une science sociale: La sociologie selon Durkheim*. Genève: Librairie Droz, 1998.

\_\_\_\_\_. «Les Transitions micro-macro: Limites de la théorie du choix rationnel dans les foundations of social theory.» *Revue française de sociologie*. vol. 44, no. 2 (Avril-Juin 2003).

Coleman, James S. *Foundations of Social Theory*. Cambridge: Harvard University Press, 1990.

(74) Jonathan H. Turner, «A New Approach for Theoretically Integrating Micro and Macro Analysis.» in: Craig Calhoun, Chris Rojek & Bryan Turner, *The Sage Handbook of Sociology* (London: Sage Publications, 2005), p. 406.

Collins, Randall. «On the Microfoundations of Macrosociology.» *American Journal of Sociology*. vol. 86, no. 5 (March 1981).

Comte, Auguste. *Cours de philosophie positive*. Paris: Hermann, 1975. De Saint Simon, Claude-Henri. *La physiologie sociale: Œuvres choisies*, Georges Gurvitch (intro. & not.). Collection Bibliothèque de sociologie contemporaine. Paris: Presses Universitaires de France, 1965.

Durkheim, Emile. *De la division du travail social*. Paris: PUF, 1987.

Ferguson, Adam. *An Essay on The History of Civil Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Friedberg, Erhard. *Le pouvoir et la règle: Dynamiques de l'action organisée*. Paris: Seuil, 1997.

Fuchs, Stephan. «On the Microfoundations of Macrosociology: A Critique of Macrosociological Reductionism.» *Sociological Perspectives*. vol. 32, no. 2 (June 1989).

Guillo, Dominique. «La sociologie d'inspiration biologique au XIXe siècle: Une science de l'organisation sociale.» *Revue française de sociologie*. vol. 41, no. 2 (Avril-Juin 2000).

Hempel, Carl. *Aspects of Scientific Explanation and other Essays in the Philosophy of Science*. New York: The Free Press Collier; London: Macmillan Limited, 1965.

Isambert, François-André. «L'interprétation, source de la compréhension chez Max Weber.» *Enquête*, no. 3 (1996).

Le Bon, Gustave. *Psychologie des foules*. 9<sup>ème</sup> ed. Paris: Félix Alcan, 1905. Collection Les classiques des sciences sociales. Québec: Edition électronique, 2001.

Maindeville, Bernard. *La Fable des abeilles: Suivi de «essai sur la charité et les écoles de charité» et de «defense du livre»*, Lucien & Paulette Carrive (trad.). Paris: Librairie philosophique J. Vrin, 1998.

Mauroy, Hervé. «La fable des abeilles de Bernard Mandeville: L'exploitation de son prochain comme fondement de la civilisation.» *Revue européenne des sciences sociales*. vol. 49, no. 1 (Octobre 2011).

Merton, Robert King. *Éléments de théorie et de méthode sociologique*. Paris: Armand Colin, 1997.

Mill, John Stuart. *Système de logique deductive et inductive: Exposé des principes de la preuve et des méthodes de recherche scientifique*. Livre III: *De l'induction*, Louis Peisse (trad.). Collection Les classiques des sciences sociales. Québec: Edition électronique, 2002.

Moessinger, Pierre. *Irrationalité individuelle et ordre social*. Genève: Librairie Droz, 1996.

Mouzelis, Nicos. «The Interaction Order and the Micro-macro Distinction.» *Sociological Theory*. vol. 10, no. 1 (Spring 1992).

Mouzelis, Nicos. *Sociological Theory: What Went Wrong? Diagnosis and Remedies*. London; New York: Routledge, 2003.

Nicolas, Serge. *La Psychologie de W. Wundt*. Paris: L'Harmattan, 2003.

Parsons, Talcott & Edward A. Shils. *Toward General Theory of Action: Theoretical Foundations for the Social Sciences*. Neil J. Smelser (intro.). London; New York: Routledge, 2001.

\_\_\_\_\_. *The Social System*. Oxford: Taylor and Francis, 2005.

Porpora, Douglas V. «Are There Levels of Social Structure.» *Humboldt Journal of Social Relations*. vol. 22, no. 2. Recent Advances in Theory and Research in Social Structure (1996).

Schelling, Thomas. *Micromotives and Macrobehavior*. New York: W.W. Norton & Company, 1978.

Smith, Adam. *La richesse des nations*. Paris: Flammarion, 1991.

\_\_\_\_\_. *La théorie des sentiments moraux*. Paris: PUF, 1999.

Tarde, Gabriel. *Les lois de l'imitation*. Collection Les classiques des sciences sociales. Québec: Edition numérique, 2004.

Weber, Max. *Économie et société: Les catégories de la sociologie*. Julien Freund (trad.). Paris: Plon, 1995.

\_\_\_\_\_. *Sociologie des religions*. Paris: Gallimard, 1996.

\_\_\_\_\_. *Essais sur la théorie de la science: premier essai: «L'objectivité de la connaissance dans les sciences et les politique sociales.»* Julien Freund (trad.). Collection Les classiques des sciences sociales. Québec: Edition électronique, 2006.